مؤقت



مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٧٨
الاربعاء، ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، الساعة ٣٠/ ١٠.
نيويورك

الرئيس: السيد يو تشونغ ها .... (جمهورية كوريا)
ثـم: السيد بارك

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	....	السيد لافروف
البرتغال	....	السيدة مونتيرو
بولندا	....	السيد فلوسفيتش
السويد	....	السيد أوسفلد
شيلي	....	السيد لاراين
الصين	....	السيد وانغ شويشيان
غينيا - بيساو	....	السيد لوبيس دا روزا
فرنسا	....	السيد ديجاميه
كوستاريكا	....	السيدة إنسيرا
كينيا	....	السيد ماهوغو
مصر	....	السيد العربي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	....	السير جون وستون
الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيد ريتشاردسون
اليابان	....	السيد كونيشي

جدول الأعمال

توفير الحماية للمساعدة الانسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع

97-85577

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وأرمينيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، ورواندا، وزمبابوي، وسلوفينيا، والعراق، وكندا، وكوبا، وماليزيا، والنرويج، والهند، وهولندا، يطلبون فيها أن توجه لهم الدعوة للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ليس هناك أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد راميرز (الأرجنتين) والسيد أبيليان (أرمينيا)، والسيد هينس (ألمانيا)، والسيد وزلنكو (أوكرانيا)، والسيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا)، والسيد أموريم (البرازيل)، والسيد تيرانس (بوروندي)، والسيد شاكر بي (البوسنة والهرسك)، والسيد كاينامورا (رواندا)، والسيد سنغوي (زمبابوي)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد تورك (سلوفينيا)، والسيد حمدون (العراق)، والسيد كارسغارد (كندا)، والسيد نونيز موسكيرا (كوبا)، والسيد هسمي (ماليزيا)، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد شاه (الهند)، والسيد بيغمان (هولندا)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧ من السيد سورن جسين - بيترسون، مدير مكتب الاتصال التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، نصها كما يلي:

"أود أن أطلب، باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السماح لي بأن أدلي ببيان أمام مجلس الأمن في إطار البند المدرج في جدول أعماله، دون الحق في التصويت، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس".

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد سورن جسين - بيترسون وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧ من السيد ستيفن لويس، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة جاء فيها ما يلي:

"باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أرجو السماح لي بالإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن في جلسته المفتوحة فيما يتصل بالبند المعنون "توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع"، في يوم الأربعاء ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧"

ما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد ستيفن لويس بموجب المادة ٣٩ من قواعد نظامه الداخلي المؤقت.

لا يوجد اعتراض. تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ من نائب الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، صدرت بوصفها الوثيقة S/1997/386، ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بيتر كينغ، رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، بصدد النظر في البند المعنون "توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع ما".

وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بيتر كينغ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ياسوشي أكاشي، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

المتكلم الأول السيد ياسوشي أكاشي، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وقد وجه له المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد أكاشي (وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يسعني، سيدي، إلا أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة هذه الجلسة. فأنتم صديق قديم ودبلوماسي محنك معروف لنا جميعا. ويسعدني أن أراكم تترأسون هذه الجلسة.

أود أن أعرب لمجلس الأمن عن امتناننا لوضعه مسألة توفير الحماية للمدنيين في حالات النزاع في جدول أعماله، وأن أرحب بهذه الفرصة لكي أشاركم آراء الأمم المتحدة والعاملين في الميدان الإنساني.

نحن نعيش في عالم تجتاحه أزمات تهدد عددا متزايدا من المدنيين. والأرقام لا تحتاج إلى شرح، فحوالي ٩٠ في المائة من الضحايا اليوم من المدنيين. وفي الحرب العالمية الأولى كانت نسبة عدد الضحايا من غير المتحاربين ١٠ في المائة فقط. وحوالي ٨٠ في المائة ممن يحتاجون إلى الحماية من النساء والأطفال. ويقدر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن العامين الماضيين شهدا مقتل مليوني طفل في الحروب، وتشريد حوالي ١٢ مليونا. وأن ما يقدر بـ ٤٢ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم كانوا يعتمدون على المساعدة الإنسانية عام ١٩٩٥، أي بزيادة تبلغ نسبتها ٦٠ في المائة عما كانت عليه قبل ١٠ سنوات.

وهذه الزيادة الهائلة في عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى المساعدة يضاعفها تعقد الأزمات المعاصرة وطبيعتها وصعوبة الاعتماد على صكوك الحماية التقليدية لضمان الحقوق الأساسية وسلامة من يتعرضون للخطر من جراء النزاع. وأغلبية من يحتاجون إلى المساعدة مشردون في بلدانهم أو محاصرون في مدن محاصرة، وكثيرا ما يحتاجون إلى الحماية من نفس السلطات المسؤولة عن أمانهم. وتشير التقديرات مؤخرا إلى أن هناك ما بين ٢٢ و ٢٤ مليونا من المشردين داخليا في جميع أنحاء العالم، وهذا عدد يفوق إلى حد كبير اللاجئين البالغ عددهم ١٦ مليونا الذين طلبوا اللجوء أو أعيد توطينهم مؤخرا.

والعدد المتزايد من المشردين وغيرهم من المتضررين من جراء الحروب يبين أهمية إعادة صياغة فهمنا لمتطلبات الحماية ويشير إلى أن الوقت مناسب لإجراء هذه المناقشة اليوم. وأكثر ما يواجه العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من التحديات المُلحة والمعقدة في المناطق الحالية للنزاع هي صعوبة توفير المساعدة في بيئة معادية يستهدف فيها المدنيون مباشرة وتعطل فيها أعمال وكالات الإغاثة عمدا. وعندما ينزع الأفراد قسرا من أراضيهم ويطردون من ديارهم، وعندما يكون الهدف من الحرب فرض أقصى الألم، فإن متطلبات الحماية تختلف اختلافا تاما عما كانت تدعو إليه الحاجة في عمليات المساعدة الإنسانية التقليدية.

وإذ نحدد من جديد احتياجات الحماية، فإننا نعيد في الواقع تحديد التهديدات التي يتعرض لها السلام. وهناك اعتراف متزايد بأن الأمن، أولا وقبل كل شيء، يعني رفاه الناس، وأن قيمته لا تقل عن أمن الدول. ويتزايد ارتباط مفهوم السيادة ارتباطا أساسيا بقدرة الدول على احترام وحماية أمن مواطنيها.

والأغلبية العظمى من الأزمات التي يواجهها العالم اليوم ذات طابع سياسي أساسي، بالرغم من عواقبها الإنسانية الوخيمة. وحين يواجه مجلس الأمن أزمات جديدة، ينبغي له أن يستجيب بسرعة. ويجب أن يتحلى بالشجاعة والتصميم والابتكار في تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حلول دائمة. وهذا هدف من أهم أهداف مجلس الأمن، ويمثل أفضل دعم يمكن للمجلس أن يقدمه للمنظمات المعنية بالأبعاد الإنسانية للأزمات. فالسماح

للحالات بأن تستشرى يضر بقضية الحماية وبرفاه من يتعرضون للخطر، ويعقد مهمة إيجاد سلام دائم قابل للبقاء.

والشرط الأساسي لفعالية أي عمل يبادر به مجلس الأمن هو أن تتناسب الولايات مع المهام. فأنصاف التدابير تضر أكثر مما تنفع. والتجارب التي اكتسبناها من البوسنة ورواندا والصومال تبين أنه عندما تصمم استراتيجيات الحرب لإلحاق الضرر بالمدنيين، لا يمكن أن تفصل مسألة الحماية عن ديناميات الأزمة أو عن الإجراء اللازم لإنهاء العنف. ولكي تحسم الأزمات وتعالج احتياجات المدنيين الأبرياء للحماية، لا بد من السعي لإيجاد حلول طويلة الأجل، ولا بد أن تعطى البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن الأدوات اللازمة لمواجهة حالات الصراع.

وثمة شرط أساسي مسبق للاستجابة الفعالة، وهو أهمية ألا تزاول الأعمال في فراغ سياسي. ويجدر بنا أن نذكر بأن النتيجة الرئيسية لدراسة أجرتها الأطراف المانحة المتعددة بشأن الاستجابة للأزمة في رواندا عام ١٩٩٤ هي أنه من الضار، ومما لا يساعد الجميع، أن تصبح عمليات المساعدة الإنسانية بديلا للإجراءات السياسية وغيرها من الإجراءات اللازمة لحسم الصراعات.

ويجب أن يكون هناك تقدير أكبر للدور الحيوي وإن كان محدودا للمساعدة الإنسانية في التخفيف من المعاناة، وبالتالي، من آثار الحرب. وتوفير المساعدة الإنسانية في فراغ يساوي الاكتفاء بمعالجة أعراض الأزمة. وفي مثل هذه الظروف من الصعب، إن لم يكن من المستحيل للمساعدة الإنسانية أن تكون فعالة، ذلك أن لوازم الإغاثة كثيرا ما يجري تحريفها للأطراف المتحاربة. والوصول الى الناس الضعفاء كثيرا ما يتم رفضه أو تعويقه، ويجد العاملون في مجال الإغاثة أنفسهم من الناحية الفعلية في مواقف يأبى فيها المجتمع الدولي عن نشر قوات لحفظ السلام.

إن تآكل وعدم احترام القواعد الإنسانية الأساسية يثيران قلقا كبيرا للأمين العام. ومما يشغلنا أن في خلفيات كثيرة تسود ثقافة الإفلات من العقاب، وترتكب جرائم شائنة باستهتار تام. وقد يود مجلس الأمن أن يكون أكثر حزما في حمل السلطات المعنية على احترام حقوق الضحايا في المساعدة والحماية والشروع في إجراءات يتم بموجبها محاسبة مرتكبي الجرائم.

وفي هذا السياق، يجدر بالملاحظة أنه أمكن في بعض المناسبات جعل الأطراف توافق على مجموعة من المبادئ التي تؤمن الوصول الى جميع السكان الذين يحتاجون الى المساعدة. ومن شأن تأييد مجلس الأمن لهذا النوع من الترتيبات أن يثبت جدواه في أوضاع كثيرة. ومما يثير قلقا كبيرا أيضا أن العاملين في مجال الإغاثة يُستهدفون ويقتلون في كثير من الأحيان لهدف محدد هو تعطيل عمليات الإغاثة وقطع شريان الحياة الذي تمثله تلك العمليات. وهناك خطر هو أن هذه الأعمال كلما أصبحت مألوفة بشكل متزايد، يزداد تسامحنا تجاهها. وثمة حاجة الى أن يأخذ مجلس الأمن موقفا واضحا إزاء جميع هذه الانتهاكات للقانون الإنساني وأن يستخدم هيبته وسلطته لمحاسبة الأطراف ذات الصلة.

وتغطي الاتفاقية الدولية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ عددا محدودا من موظفي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. وثمة حاجة إما الى التوسع فيها بحيث تشمل جميع العاملين في مجال الإغاثة في أماكن المنازعات، أو استحداث صكوك دولية إضافية لهذا الغرض.

وسياسة وإجراءات الحماية الفعالة التي يتخذها المجلس تتطلب أيضا مراعاة المبادئ الإنسانية الأساسية. وعندما ينظر الى المساعدة الإنسانية كأداة أو تستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، مهما كانت هامة، فإن ذلك يقوض أنشطة الحماية ويمكن أن يعرض الى حد كبير حياة المشاركين فيها للخطر. وتوضح الخبرة المستمدة من البوسنة ومنطقة البحيرات الكبرى أهمية حجب عمل الحماية عن المشاورات السياسية والاهتمامات التشغيلية فيما يتعلق ببرامج الإغاثة في ظروف المنازعات.

ولا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية النهج والقرارات المتماسكة والشاملة التي تعكس تحليلا واعيا للأزمة. وتشتمل العناصر الأساسية لمثل هذا النهج على تفاعل منتظم وهيكلي مع الوكالات العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ومكتبي أي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في موقف فريد يسمح له

بتنظيم وتسهيل هذه المشاورات. كذلك يوجد مكتبي في موقف يسمح له بأن يضمن أن تكون مقترحات ووجهات نظر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تتكون من الرؤساء التنفيذيين للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والأوساط السياسية، والاتحادات الثلاثة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية، متاحة بسهولة للتشاور حسب الاقتضاء.

ويمكن أيضا لقيام مجلس الأمن بتقصي الحقائق في مناطق الأزمات أن يثبت أنه وسيلة مفيدة لإشراك أعضاء المجلس في حالات الطوارئ غير اللافتة للأنظار، وفي الوقت ذاته الاسهام في تحسين فهم الحقائق الواقعة في الميدان.

لقد أشرت فيما سبق الى أهمية اتخاذ إجراء سريع في الأزمات الناشئة والولايات الملائمة لهذه المهمة. وكما اقترح أيضا إذا كان مجلس الأمن على معرفة بالشواغل وبوجهات النظر الناشئة عن المجال الإنساني، فإن مهمة ضمان أن ولايات مجلس الأمن تعالج احتياجات الحماية ستصبح أسهل بكثير.

إن إدارات الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية تقوم بالفعل بالتخطيط المشترك للطوارئ، ولكن وجود تشاور وتفاعل أكبر مع مجلس الأمن سيساعد أيضا على ضمان قدر أكبر من التعاضد والتخفيض الى الحد الأدنى من إمكانية أن تعمل كيانات مختلفة بمعزل عن بعضها البعض.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية عدم اتخاذ نهج انتقائي فيما يتعلق بمسائل الحماية. وكلما تعرض أطفال وأباؤهم وأمهاتهم لسوء معاملة، من المهم معالجة احتياجات حمايتهم بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد أكاشي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. والمتكلم التالي السيد سورين جيسين بيترسن، مدير مكتب اتصال نيويورك لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي وجه المجلس إليه الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيسين بيترسن (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس الآخرين على هذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب لإجراء هذه المناقشة المفتوحة. وتعرب السيدة أوغاتا عن أسفها الشديد لعدم استطاعتها الحضور اليوم.

إن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) بوصفه المنظمة الإنسانية الدولية التي أناطت بها الأمم المتحدة حماية ضحايا التشرد القسري وإيجاد حلول لمحنتهم، يرحب بتزايد مشاركة المجلس في العمل الإنساني ودعمه لهذا العمل.

في السنوات القليلة الماضية، اتسع نطاق مشكلة التشرد القسري، وزادت تعقيدا وزادت أهميتها السياسية. وفي ١٩٩٠، كان ١٥ مليون شخص تحت ولاية المفوضية. واليوم، تتحمل المفوضية المسؤولية عن ٢٦ مليون لاجئ، وعائد ومشرد. وعلاوة على ذلك، هناك تقديرات بوجود أعداد مماثلة من المشردين داخليا من ضحايا النزاعات محرومين من الحماية والمساعدة.

وتتسم تحركات اللاجئين اليوم بالكثافة والسرعة. وفي بعض الأحيان، يكون التشريد القسري الهدف بعينه للنزاعات، وليس مجرد حدث جانبي. والكثير من المنازعات تحرض جماعات ضد بعضها البعض. وكثيرا ما تتألف الجماعات التي تهرب من خليط متفجر من الحكومة المنهارة والجيش المهزوم، المحتفظ بسلاحه في بعض الأحيان، وكذلك من نساء وأطفال أبرياء.

وفي مثل هذه الحالات، تزداد صعوبة التوصل إلى حلول. فالإصرار على حق عودة الذين شردوا بالقوة قد يكون بمثابة الإصرار على عكس هدف الصراع نفسه. فإتاحة المجال أمام الفئة المهزومة، سواء بصورة جماعية أو إفرادية، للعودة إلى الوطن قد يشكل تهديدا حقيقيا على أولئك الذين حلوا محلهم في السلطة.

وفي الوقت نفسه، أدى هروب هذه المجموعات إلى تزايد إضفاء الطابع السياسي والعسكري على السكان، مما تسبب بنشوء توترات خطيرة في العلاقات بين الدول - وهذا بحد ذاته ليس ظاهرة جديدة. فالتوترات بين المجموعات المتناحرة في بلدان اللجوء يفاقمها هؤلاء

اللاجئون، ومن المحتمل أن يهددوا بلدان المنشأ، أو أن تقوم بلدان المنشأ بتهديدهم.

وبالرغم من أنه تم إنقاذ أرواح الكثيرين، فإن الاستجابات للأزمات الكبرى في التسعينات كانت في الغالب مخصصة ومرتجلة. ولئن كانت الوكالات المماثلة لوكالتنا لا تمتلك خيار تحديد وقت تدخّلها وعدم تدخّلها، فإن التدخل السياسي غالبا ما يكون انتقائيا. وكما قالت المفوضة السامية في إحاطتها الإعلامية الأخيرة للمجلس، فإننا نحتاج إلى نهج متكامل لإدارة الأزمات تُعالج فيه جميع الأبعاد - الإنسانية والإنمائية، وقبل كل شيء السياسية - بطريقة تكون معززة على نحو متبادل. ويجب الاعتراف بالصلة بين الأمن الإنساني من جهة، والأمن الوطني والدولي من جهة أخرى. ويمكن للعمل الإنساني الذي يستهدف حل معضلة اللاجئين أن يدعم الجهود السلمية. والعمل الإنساني بدوره يحتاج إلى عمل سياسي وعمل أمني أحيانا. وإن ترك مشكلات اللاجئين دون معالجة لفترة أطول مما يجب من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الصراع وانتشاره بل وتدويله. وإننا نعتقد أن بالإمكان تحقيق ما هو أكثر بكثير، لو توفرت أيضا قدرة على الاستجابة السياسية والأمنية المبكرة، بعد تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الإنسانية.

وهناك عدد من الثغرات في الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية حاليا: أولا، بالرغم من جهود جمعية الصليب الأحمر الدولية والعمل المحدود بصورة أكبر بكثير من الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا يزال هناك الملايين من الأشخاص المشردين قسرا داخل بلدانهم والذين لا يحصلون على الحماية أو المساعدة. وبالرغم من أن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق الدولة في المقام الأول، هناك أيضا مسؤولية دولية تتمثل في الاتفاق على ترتيبات يمكن التنبؤ بها على نحو أكبر لإدارة هذه المسائل وتسويتها.

ثانيا، إن العمل الإنساني ليس مجرد إغاثة، مثل توفير الطعام والماء والمأوى، على الرغم من أن هذه أشياء مهمة. فالعمل الإنساني يتناول أيضا كفالة الحماية الجسدية، وهي مهمة أصعب وأخطر وأدق بكثير. ويجب أن يتمثل التحدي في جلب السلامة إلى الناس بدلا من جلب الناس إلى السلامة. وهناك حالات صراع يمكن فيها توفير السلامة فقط من خلال التدخل العسكري - أي الاستعداد لاستخدام القوة من أجل ضمان الأمن البشري عند الاقتضاء.

ثالثا، يجب أن يكون واضحا أن المسؤولية الأساسية عن كفالة بقاء اللاجئين على قيد الحياة وحمايتهم وغيرهم من الضحايا إنما تقع على من يمسك بزمام السلطة، سواء كان ذلك دولة أو الجهات الفاعلة. فالجهات الفاعلة التي ليست دولة وتطمح إلى تحقيق مركز الدولة يجب أن تكون مسؤولة عن سلوكها، قبل وأثناء وبعد تحقيق أهدافها.

رابعا، لا ينبغي ترك المنظمات الإنسانية تحسم لوحدها حالات اللاجئين ذات الطابع السياسي أو العسكري الواضح. فالجهات الإنسانية الفاعلة غير قادرة على الفصل بين الذئب والحمل. فالفصل هو عمل سياسي، وإن يكن ضرورة إنسانية. وهناك حاجة ملحّة للتأكيد مجددا على مبدأ الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين فالمسؤولية الأساسية تقع على عاتق بلدان اللجوء عن ضمان احترام هذا المبدأ، وبمساعدة المجتمع الدولي إذا اقتضى الأمر. وينبغي أيضا إسكان اللاجئين في مناطق بعيدة عن الحدود. وينبغي عدم استغلال تدفقات اللاجئين، لا من جانب الزعماء المنفيين ولا من جانب البلدان المضيفة. وفي رأينا، أن الوقت قد حان لتذكير المجتمع الدولي بأن منح اللجوء هو عمل إنساني لا علاقة له بالسياسة.

خامسا، مع تعرض الملتجأ إلى التهديد وتحول طالبي اللجوء إلى فريسة سهلة للسجالات السياسية المحلية، هناك اتجاه مثير للقلق يرمي إلى إرغام اللاجئين على العودة إلى ظروف غير آمنة ولا مستقرة. وإن السماح بالتمتع بالسلامة وعدم الإكراه على العودة إلى حالات يسودها الخطر حق أساسي للإنسان. فالعودة قبل الأوان إلى الوطن تعرض الحياة للخطر ويمكن أن تشكل تهديدا للسلام الهش. ومن خلال تجربتنا، فإن العودة إلى الوطن على أساس طوعي هي أفضل ضمان ضد هذه الأخطار. ومع ذلك، فهناك أوقات، قد يتعين فيها على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقبل ذلك بالنسبة للاجئين حيث العودة إلى ظروف السلام الهش قد تكون أقل شراً، أو توفر حماية أفضل، من البقاء في ظل ظروف من عدم الأمان الجسدي.

وإن العمل الدولي المتضافر والاهتمام من جانب المجلس بالمجالات الخمسة هذه هو المدعاة إلى القلق من شأنهما أن يعززا إدارة الأزمات.

وفي الوقت نفسه، هناك ثلاثة شروط رئيسية لا بد من توفرها للعمل الإنساني، فهي تشكل الحيز الإنساني الضروري لعملنا. وهي أمن الموظفين، والوصول غير المقيد إلى السكان الذين هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، واحترام حيدة ونزاهة العمليات الإنسانية. وهذه المجالات الثلاثة جميعها مهددة.

أولا، يعمل موظفو الإغاثة الإنسانية بصورة متزايدة في مناطق الصراع - لوحدهم، وهم عـُرضة للأخطار ودون حماية. وبوصفهم آذان وعيون المجتمع الدولي، فهم يمثلون الأمل للبعض إلا أنهم يمثلون العقبات والتهديد للآخرين.

وفي حالات الصراع هذه، نحث على عدم ترك موظفي الإغاثة الإنسانية لوحدهم دون توفير الدعم العسكري والحماية لهم لفترة أطول من فترة طوارئ قصيرة الأجل. علاوة على ذلك، نحث على النظر في استخدام النفوذ السياسي، ويمكن إدراج عقوبات مستهدفة ومختارة، ضد الدول والجهات الفاعلة التي ليست دولاً والتي تعرض للخطر أرواح موظفي الإغاثة الإنسانية.

علاوة على ذلك، هناك حاجة للتأكيد مجددا على المعايير القائمة. فالذين يعتدون على موظفي الإغاثة الإنسانية ينبغي أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم من خلال السلطات القضائية الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نأسف لأن الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها لا تتناول بوضوح سلامة موظفي الإغاثة الإنسانية المدنيين في المنظمة والوكالات غير التابعة للأمم المتحدة. ولا نرى سببا لعدم إدراجهم فيها تلقائيا. فلماذا ينبغي أن ينال أمن موظفي الإغاثة الإنسانية قدرا من الحماية الدولية أقل مما تناله الفئات الأخرى من الموظفين الدوليين العسكريين والشرطة أو المدنيين؟ واليوم، فإن موظفي الإغاثة الإنسانية غالبا ما يتعرضون لمخاطر أكبر.

ثانيا، ينبغي الاعتراف بالوصول إلى الضحايا وتعضيده كحق لأولئك الذين هم بحاجة إلى تلقي الحماية والمساعدة، وهو ليس معروفا أو تنازلاً يـُمنح لأولئك الذين يمسكون بزمام الأمور. فالوصول ينبغي أن يكون حرا وغير مقيد - أي لا يخضع لشروط. وينبغي التسليم بأن أولئك الذين يمنعون الوصول إنما يتصرفون بدافع من حوافز أخرى غير القلق على مـَن نسعى إلى الوصول إليهم.

ثالثا، ومثلنا مثل شركائنا، نشعر بالقلق خصوصا إزاء الصعوبات الكامنة في الحفاظ على صورة حيادنا السياسي. فالعمل الإنساني ينبغي أن يستند فقط إلى الاحتياجات الإنسانية للضحايا. غير أنه في الصراعات الناشبة اليوم بين المجموعات، فإن تقديم المساعدة لضحايا إحدى المجموعات يجعل من العاملين الإنسانيين متهما مباشرا، إن لم يكن عدوا للمجموعة الأخرى. وينبغي نزع الطابع السياسي عن العمل الإنساني. وهذا يعني أيضا أنه عندما يكمل العمل الإنساني العمل السياسي الدولي في النهج المتكامل للاستجابة للأزمة الذي ننادي به، لا ينبغي أن يكون خاضعا له.

ويحدونا الأمل بأن تساعد المناقشة اليوم في توضيح المسائل وتحديد المجالات التي يمكن فيها للدعم السياسي من جانب المجلس أن يكمل العمل الإنساني ويعززه. ونرى أن المجلس يمكنه الاضطلاع بدور هام في أربعة مجالات: أولا، بوضع المعايير السياسية الضرورية للعمل الإنساني، بشكل عام وفي عمليات محددة؛ ثانيا، بممارسة ضغط دبلوماسي عند الاقتضاء؛ ثالثا، بالاستعداد للنظر في الحماية العسكرية للعمليات الإنسانية في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة؛ ورابعا، بتوفير الدعم للوفاء بالشواغل الأمنية التي أوجزتها سابقا، وفي هذا الصدد، بالاعتراف بالحالات التي تتطلب تعليق العمليات الإنسانية بسبب تجاهل الحيز الإنساني تجاهلا تاما.

إننا في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ننظر إلى مجلس الأمن بوصفه المسرح المركزي لنظام حكم عالمي يحافظ على أمن الشعوب والدول، حيث أن هذين المفهومين أصبحا بصورة متزايدة غير قابلين للفصل. ولكننا نحتاج أيضا إلى إرشاد المجلس ودعمه من أجل ضمان سلامة وفعالية العمل الإنساني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي السيد ستيفن لويس، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم

المتحدة للطفولة، الذي وجه له المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لويس (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفنا أن نشارك في هذه المناقشة، ونقدر بالغ التقدير هذه الفرصة. وأود أن أبدأ، إذا سُمح لي، بإعلان مشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تأييد الملاحظات التي قدمها للتو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين). ونحن نكن تقديرا واحتراما عظيمين للطريقة التي تعرض وتحلل بها مفوضية شؤون اللاجئين هذه المعضلات الإنسانية غير العادية. لقد ذكرني ذلك بالحديث الذي أدلت به السيدة أوغاتا أمام مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل، والذي لا ريب عندي أن الجميع يوافقون بأنه كان نموذجا للوضوح. فكل شيء يصاغ دائما ببراعة ويتميز بنزاهة مقنعة تجعل اليونيسيف ببساطة تؤيد وجهة النظر.

ولذلك لن أسهب في الكلام حول هذه النقطة. فاليونسيف ليست مفوضية شؤون اللاجئين ولدينا دور حيوي في هذه التدخلات الإنسانية ولكنه دور محدد جدا. وهو يتعلق بالأطفال والنساء، والأطفال هم موضوع ولايتنا الأولى.

وبما أن موضوع جلسة المجلس هو المساعدة الإنسانية، فإنه، كما يتوقع، قريب إلى قلوبنا. وإذا جاز لي القول، فإن الأحداث الأخيرة في زائير تدلل على صدق ذلك. ويعطي اللاجئون في كيسينغاني سمة دراماتيكية خاصة. إذ أن بينهم نحو ٠٠٠ ٩ طفل ليسوا برفقة أحد. ولا أزال أتذكر، إذا سُمح لي بالإدلاء بملاحظة شخصية، عندما كنت أقف عند الكيلو ٤١ على خط السكة الحديدية لكيسينغاني، أنظر إلى أولئك الأطفال - أطفال مسلوبو الإرادة، معذبون، مستضعفون، يائسين - وأتصور أن ذلك كان في الواقع منظرا من جحيم دانتي، وأن هذا عالم الجنون، وأنه أمر يسفع روح الإنسان. وأعتقد أن كل العاملين في تقديم المساعدة هناك قد استهلكتهم المصيبة والمأساة بصورة مماثلة.

ويصبح موضوع هذه المداولات أكثر أهمية بالنسبة لنا إذا ما أخذنا في الاعتبار الهجوم الوحشي الذي تعرض له موظفو اليونيسيف في غوما قبل اسبوعين فقط. وتحدث هذه القصص المروعة لنا جميعا ولشركائنا الذين لا غنى عنهم في أنشطة المساعدة الإنسانية، أي المنظمات غير الحكومية. واسمحوا لي باسم اليونيسيف أن تقدم ببعض التوصيات المحددة. آمل أن يكون بعضها واقعيا، فبعضها ربما يفتقر إلى إمكانية التطبيق، ولكنها كلها تُقدم بحسن نية. والشيء الأهم أن كل الاقتراحات تستهدي بدراسة غراسا ماشيل عن أثر الصراع المسلح على الأطفال وقرار الجمعية العامة الذي تلا تلك الدراسة، وتدور القرارات في ذلك الإطار.

وقد جاءت توصيات غراسا ماشيل مماثلة لجدول أعمال اليونيسيف لمناهضة الحروب. وتوصياتها هي نص مقدس بالنسبة لليونيسيف، وأنا أؤكد ما قاله مسبقا السيد أكاشي وكيل الأمين العام. وكما أشارت غراسا ماشيل، فقد قتل في العقد الماضي مليونا طفل، وتعوّق ما بين ٤ إلى ٥ ملايين، وتشرد ١٢ مليونا، وتيتم مليون طفل، وأصيب ١٠ ملايين بأضرار نفسية. ونصف اللاجئين من الأطفال، وكذلك نصف الأعداد الهائلة من المشردين داخليا.

وإن ما قامت به غراسا ماشيل بالطبع هو حياكتها بطريقة متفردة للنسيج الرابط بين الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية. وقد أصبح الآن ما قالته، باعتبار الأرقام والظروف، أمرا محتما.

ولذا اسمحوا لي أن أعدد بصورة محددة بناء على ما حاولت أن أقوله. أولا، يجب علينا إيجاد وسائل لحماية الموظفين العاملين في المجالات الإنسانية. ومبادئ السلوك الدولية لا يمكن التخلي عنها. ويجب تقديم الدعم السياسي، والعسكري إذا لزم الأمر. فإننا لا يمكن أن نرسل زملاءنا لإنقاذ العالم ثم يتخلى العالم عنهم. ونود أن نسجل تأييدنا لملاحظات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسيد أكاشي. ويجب تفسير الاتفاقية الدولية لسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بحيث تشمل سلامة الموظفين المدنيين العاملين في المجالات الإنسانية وموظفي الوكالات الأخرى غير الأمم المتحدة. إننا لا يمكن أن ننتظر أكثر من ذلك. وكلما تم الاسراع في ذلك، ازداد أمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

ثانيا، اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارا يمثل معلما بارزا يتعلق بحقوق الطفل، ٧٧/٥١، على أساس دراسة غراسا ماشيل. ونص القرار، في جزء منه، على أن الشواغل الإنسانية فيما يتعلق بالأطفال في

الصراع المسلح ينبغي أن تنعكس بكاملها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. واسمحوا لي بأن أتجرأ فأقول بأن اليونيسيف لذلك توصي بأن من الضروري أن يتم النظر بصفة محددة في احتياجات الأطفال للحماية في ولايات حفظ السلام والتسريح التي تصدر من مجلس الأمن.

ثالثا، بهذا الصدد، يمثل القرار ٥١/٧٧ معلما جيدا أيضا بدعوته الحكومات بأن تضمن، في البرامج التدريبية لجميع موظفي حفظ السلام المحتملين، معرفة خاصة بواجباتهم إزاء النساء والأطفال في الصراع - أي أن تقوم الحكومات بالتدريب. ولكننا نمضي بصفة محددة لنطالب بأن تكون المعرفة بقانون النشاطات الإنسانية وحقوق الإنسان جانبا متميزا في تدريب المجندين بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين في العمليات الميدانية، بطريقة تتيح لهم أن يفهموا التطبيق المحدد لأحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

رابعا، أود باسم اليونيسيف، أن أنتقل بالموضوع إلى خطوة أبعد. فنحن نرحب بمدونة سلوك موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام، المتمشية مع قانون الإغاثة وحقوق الإنسان، ونأمل أن تحظى بمزيد من التفصيل. وتبدي اليونيسيف اهتماما بالفكرة الداعية إلى وجود محقق في عمليات حفظ السلام ليتولى القيام بأي إجراءات للتحقيق أو المحاسبة، ونعتقد أنها فكرة تستحق المتابعة.

وللأسف، أن ذلك تقتضيه الضرورة بين وقت وآخر. وسيعرف مجلس الأمن أن تقرير غراسا ماشيل قد تعرف في ست حالات من اثنتي عشرة حالة دراسية على ارتفاع في بغاء الأطفال مع وصول موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام.

خامسا، اسمحوا بأن أكون أكثر تحديدا في ثلاثة مجالات.

في مسألة الجنود الأطفال، نرى أنه ينبغي أن تشمل اتفاقات السلام وولايات حفظ السلام بصفة محددة أحكاما بشأن تسريح وإعادة إدماج الأطفال دون سن الثامنة عشرة في المناطق التي شاركوا فيها في الصراع. ولقد تعلمنا في أوضاع ما بعد الصراع أن هذا أصعب جزء في تنفيذ الولاية، لأنه يأخذ وقتا أطول مما يأخذه إدماج الأشخاص الراشدين في المجتمع، ويتطلب دعما في المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالألغام البرية، ترى اليونيسيف أنه ينبغي أن يكون لكل عمليات حفظ السلام حكم خاص بإزالة الألغام في الولاية التي تحكم العملية - فيما يتعلق بإزالة الألغام والتوعية بشأن الألغام معا. واسمحوا لي أن أقول بحزن إننا نخسر المعركة ضد الألغام البرية. فهي تنتشر بأسرع مما تتم إزالتها. وفي كل سنة يقتل أو يعوق ما بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ طفل. وهي بذلك، بصورة مباشرة وغير مباشرة مسألة تهم مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالعقوبات، فإننا نرى بكل احترام أنها مفيدة إذا ما وجهت بعناية. غير أن ذلك لا يكون دائما في كل الحالات. والسكان المعرضون للخطر - النساء والأطفال - هم الذين يعانون. نعم هناك إعفاءات لضمان تدفق المساعدة الإنسانية، ولكن، إذا لم يعتبر هذا من غير اللائق، فإن هذه الإعفاءات تطبق أحيانا بطريقة متقلبة واعتباطية. إن الإعفاءات يجب حمايتها، ونقترح أن يصاحب ولاية فرض العقوبات تقييم لتأثيرها على الأطفال، قبل وأثناء تطبيق العقوبات.

وأود أن أختم هذه الملاحظات. أود أن أقول إنه يندر أن تحدد الروابط بين الظروف السياسية والأمنية والإنسانية كما حددتها صرخة مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادرة من القلب، والتي نشاطرها فيها: بأن تفصل العناصر العسكرية من بين اللاجئين من جانب الدولة المضيفة أو المجتمع الدولي - وبعبارة أخرى: مجلس الأمن - أو أننا سنحصد العاصفة مثلما حصدناها في منطقة البحيرات الكبرى، حيث ارتكبت جرائم فظيعة ومضت دون عقاب، كما ذكر السيد أكاشي.

إن ما حدث مؤخرا ما هو إلا أحدث الأمثلة على هذه الظاهرة الكريهة.

لذلك فنحن أيضا نؤيد مطالبة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تدعو الى تسهيل الوصول الى أماكن النزاع باعتبار ذلك عنصرا لا غنى عنه لتوصيل المساعدة الإنسانية. فالصراعات المدنية شديدة التعقيد وتتدنى الى مستوى المجازر المهلكة التي يتعرض فيها حتى الأطفال الى اصطيادهم كأهداف ومعاملتهم

بلا رحمة. والحالة تزداد سوءا، ولا بد من وضع حد لا يجوز تخطيه.

ويزداد انهماك مجلس الأمن في دعم الأعمال الإنسانية؛ ويزداد استخدام أفراد قوات حفظ السلام المدنيين والعسكريين لضمان توصيل المساعدات الإنسانية بسلام الى السكان المدنيين. وأنتم الذين ستعملون على أن يتضمن النسيج السياسي والأمني والإنمائي والإنساني في لحمته وسداه حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

نحن نعرف أن اليونيسيف هي من الجهات الفاعلة الصغيرة، ولكننا موجودون دائما، قبل الصراع وأثناء الصراع وبعد الصراع. رسالتنا هي الأطفال؛ والأطفال موجودون دائما. وإننا لنأمل في أن تؤدي هذه المداولات السياسية الى مبادرات أكثر جرأة وأوثق خطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتحدث التالي هو السيد بيتر كونغ، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد كونغ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نقدر بصدق إتاحة الفرصة لنا للاشتراك في هذه المناقشة الهامة، ونود أن نتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن، على تهيئة هذه الفرصة لنا اليوم.

كما يذكر أعضاء هذا المجلس، فإن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو حماية ومساعدة ضحايا الصراعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، من دون أي تمييز. وهؤلاء الضحايا هم أساسا من السكان المدنيين؛ ومنهم أشخاص مشردون في داخل بلادهم، ومنهم لاجئون. والأشخاص المشردون هم بالتأكيد ضمن الأشخاص غير اللاجئين الذين يشير إليهم عنوان البند الذي ينظر فيه المجلس اليوم. ومن وجهة نظرنا فإن محنة هؤلاء الناس ومعاناتهم لا يلقيان ما يكفي من اهتمام رغم الجهود الدولية التي تبذل من أجلهم، لأن الأضواء تسلط غالبا على اللاجئين الحقيقيين.

وتتحمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولية خاصة إزاء القانون الإنساني الدولي، الذي يحظر - كما يذكر المجلس - تشريد السكان المدنيين بالقوة. وكثيرا ما تم تجاهل كثير من قواعد هذا القانون وانتهاكها على نطاق واسع، وتؤدي هذه الانتهاكات في أحيان كثيرة إلى فرار مجموعات كاملة من السكان، وبذلك تجد هذه المجموعات الكبيرة نفسها بدون أي مصدر للرزق أو وسيلة للعيش. وهي لا تحتاج الى المساعدة فحسب، بل وإلى الحماية أيضا.

ولكن الحق في المساعدة الإنسانية، وهو حق أساسي، كثيرا ما يتم إنكاره. وهناك أسباب كثيرة وراء ذلك. فأطراف النزاع يمنعون الوصول، ويحتجون في ذلك بذرائع غير مشروعة ينسبونها الى الأمن؛ وعمال الإغاثة يصبحون هم أنفسهم هدفا لهجمات متعمدة. ومما يزيد من صعوبة العمليات الإنسانية وجود عناصر مسلحة بين السكان المدنيين، خاصة في مخيمات اللاجئين.

إن حياة أعداد ضخمة من البشر تتعرض للخطر، وكذلك سلامتهم، وتسعى المنظمات الإنسانية الى علاج هذه الحالة لكي تتمكن من أداء رسالتها. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة ظلت بعض هذه المنظمات تعمل في أحيان كثيرة في وجود مرافقين مسلحين؛ ولكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر اختارت نهجا آخر، وقد أتيح لها في مرات كثيرة إصدار بيانات عامة عن سياستها. فمن رأي اللجنة أن المنظمات الإنسانية لا بد أن تحافظ بصرامة على طابع أعمالها غير السياسي وغير المنحاز. ونحن نشعر أن وجود المرافقين المسلحين يؤثر على مركزهم الحيادي لأن تدخل القوات المسلحة بشكل مباشر في الأعمال الإنسانية يمكن أن يرتبط في أذهان السلطات المحلية والسكان المحليين بأهداف سياسية أو عسكرية تتجاوز الاهتمامات الإنسانية. ولا يمكن في نظرنا إلا أن يؤخذ هذا الانطباع بعين الاعتبار الكامل.

نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المساعدات الإنسانية يجب أن تنفصل تماما عن العمل السياسي، بل وأن ينظر إليها باعتبارها منفصلة عنه بحق. ويجب أن يتوخى التدخل المسلح تأمين البيئة اللازمة للعمل الإنساني. ثم أن تقديم المساعدات الإنسانية لا يجب أن يكون مرتبطا بالتقدم في المفاوضات - كما حدث كثيرا في الماضي - أو بأهداف سياسية، وإنما يجب أن يتم بشكل مواز مع عملية سياسية تستهدف حل الأسباب الكامنة وراء النزاع وتحقيق تسوية سياسية. لا يجب أن تكون المساعدات الإنسانية أداة للتستر على عدم وجود إرادة على اتخاذ إجراء سياسي مناسب أو للتعويض عن قصور هذا

الإجراء السياسي. لا يوجد - في نظرنا - بديل عن الإرادة السياسية للتوصل الى حل سياسي.

وهناك مسؤولية مشتركة في هذا الصدد. فإذا كان دور المنظمات الإنسانية هو توصيل المساعدات وفقا لاحتياجات الضحايا وتعزيز حمايتهم، فإن على مجتمع الدول أن يساعد في ضمان بيئة آمنة لعمل تلك المنظمات، أي أن عليه تهيئة الحيز الإنساني اللازم.

يجب أولا وقبل كل شيء نزع سلاح كل من يحمل سلاحا في مخيمات اللاجئين وحبسه. نحن نعرف مبلغ الصعوبة في التمييز بين اللاجئين الحقيقيين والمحاربين، ولكن هذا التمييز ضروري لكفاءة المساعدات والحماية. إن العمل الآني هو وحده الذي يضمن الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ويهيئ الظروف المناسبة لتقديم المساعدات الإنسانية الحقة والحماية الفعلية. لذلك فإن الدول مدعوة للمساعدة في هذه المهمة الشاقة والحاسمة في نفس الوقت، لأن المطلوب في هذه الظروف هو الإجراء السياسي، أي عملية من عمليات الشرطة أو عملية ذات طبيعة عسكرية.

وبالنظر الى ما تتسم به هذه الحالات من شدة الإلحاح، فلا بد من ضمان إمكانية القيام بعمل إنساني فوري. إلا أن الطبيعة المعقدة لهذه المشاكل تتطلب ضرورة التشاور بين الوكالات الإنسانية والمجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن. ويجب أن تتشاور المنظمات الإنسانية عن كثب مع قوات حفظ السلام في جميع المراحل وعلى جميع المستويات بروح من التكامل. ومن حسن الطالع أن هذا الحوار أصبح ممارسة راسخة. ويستفاد من التجربة أن المشاورات ينبغي أن تبدأ في المراحل التحضيرية لأي بعثة لحفظ السلام يمكن أن تؤثر على الأنشطة الإنسانية. فذلك يساعد على تعزيز الاحترام المتبادل والتفهم لمهام كل الشركاء والقيود التي تواجهها. ونحن على ثقة من أن اشتراكنا في نقاش اليوم سيسهم إسهاما مفيدا في هذا الصدد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف أن التنسيق بين الجهات الفاعلة في الحقل الإنساني هو الآن أهم منه في أي وقت مضى. وتتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعاونا وثيقا مع منسق الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة، وتجري الآن حوارا تنفيذيا مع أهم الوكالات الإنسانية في الأمم المتحدة، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي. إلا أن اهتمام اللجنة ينصب في هذه العملية على الحفاظ دائما على القيام بأنشطتها على أساس مبادئ الاستقلال والحياد وعدم الانحياز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألبانيا وجزر سليمان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كولا (ألبانيا) والسيد هوروي (جزر سليمان) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

السيد العربي (مصر): أبدأ بياني بالترحيب بانعقاد المجلس اليوم تحت رئاسة معالي وزير خارجية جمهورية كوريا. ويتوجه وفد مصر لكم بالشكر على دعوتكم لعقد هذه المناقشة العامة حول موضوع توفير الحماية للمساعدة الإنسانية للاجئين ولغيرهم في مناطق النزاع.

ويرجو وفد مصر أن تسهم هذه المداولات في تعزيز دور مجلس الأمن في توفير الحماية اللازمة للاجئين والمشردين في مناطق المنازعات.

أود أن أعرب عن خالص تقدير حكومة مصر للأجهزة التي تعمل في مجال حماية اللاجئين وأن أخص بالشكر وكيل الأمين العام السيد أكاشي، وممثلي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر على بياناتهم الشاملة التي احتوت على الكثير من النقاط الهامة التي أرجو أن يأخذها المجلس في الاعتبار.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تغييرات جذرية عديدة على الساحة الدولية. ويهمني هنا الإشارة إلى ما طرأ على طبيعة المنازعات المطروحة على مجلس الأمن من تغييرات والتي يمكن القول أن المنازعات الدولية

خلال التسعينات منازعات تتميز بما يلي: أولا، إنها كثيرا ما تكون صراعات داخل الدولة الواحدة أكثر من كونها بين دولتين أو أكثر. ثانيا، إن الأطراف المتصارعة أصبحت أحيانا تضرب عرض الحائط بقواعد القانون الدولي، وبصفة خاصة القانون الدولي الإنساني، وتبيح لنفسها إيذاء المدنيين بكافة الصور والأشكال، وهو الأمر الذي تتمادى فيه الأطراف المتصارعة حين تدرك أن أفعالها تمر دون أي عقاب أو أي ردع من جانب المجتمع الدولي. ثالثا، إن هناك استهدافا متعمدا للمدنيين وهو ما يفسر التقديرات الأخيرة للمفوضية السامية للاجئين بأن ٩٠ في المائة من المصابين في أي صراع هم من المدنيين وليسوا من العسكريين. رابعا، إن بعض الأطراف المتصارعة أصبحت تعتبر المساعدة الإنسانية هدفا مشروعا لها تسعى للسيطرة عليها والاستفادة منها لمصلحتها. خامسا، إن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أصبحوا هم أنفسهم هدفا سهلا للأطراف المتصارعة. وارتفعت بالتالي أعداد العاملين القتلى أو المصابين من جراء الاعتداءات عليهم. سادسا، إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تواجهها صعوبات جمة عندما يشمل تفويضها حماية وسلامة اللاجئين وحماية إيصال المساعدات الإنسانية.

إن المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن، ينبغي أن يكون دائما على أهبة الاستعداد، وأن يكون قادرا على التصدي للأزمات التي تحمل في طياتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبصفة خاصة الأزمات التي تنجم عنها أوضاع إنسانية سيئة مثل طرد وتشريد السكان المدنيين ودفعهم عن طريق استخدام القوة العسكرية إلى الالتجاء إلى الدول المجاورة.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفد مصر على أهمية أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار النقاط التالية عند تحديده لولاية أية عملية ذات مكون عسكري تتعامل مع أزمة لها أبعاد إنسانية.

الاعتبار الأول، أهمية أن يتناول المجلس الأزمة بأسلوب شامل ومتكامل وأن يعالج مسبباتها وظروف نشوبها، وأن لا يكتفي بالتصدي للآثار والعواقب فقط مثل الأوضاع الإنسانية المتدهورة.

الاعتبار الثاني، أهمية التفرقة بين مسؤولية وهدف وطبيعة عملية حفظ السلام وطبيعة وأهداف المساعدات الإنسانية.

الاعتبار الثالث، أهمية أن تشمل الولاية الترتيبات الخاصة بالعودة الطوعية للاجئين وإعادة توطينهم وتعويضهم عن الممتلكات التي فقدوها.

الاعتبار الرابع، أهمية تحديد وتوضيح قواعد الاشتباك التي تشكل الأساس لتعامل قوات الأمم المتحدة مع أطراف المنازعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التقرير الهام الذي قدمه داغ همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٥٨، بعد مرور عامين من بدء عمل قوة الطوارئ الدولية، والذي أقرته الجمعية العامة وقتئذ. وتضمن التقرير حدود استخدام القوة وحق الدفاع الشرعي لقوات الأمم المتحدة. وأقتبس من التقرير.

(تكلم بالانكليزية)

"... إن تعريفا معقولا يبدو وكأن الرأي استقر عليه في حالة قوة الطوارئ الدولية هذه، بما مفاده تطبيق القاعدة بأن المشتركين في أية عملية لن يبادروا أبدا باستخدام القوة المسلحة، ولكن لهم حق الرد بالقوة على أية هجمة بالسلاح، بما في ذلك محاولات استخدام القوة لجعلهم ينسحبون من مواقع يشغلونها بموجب أوامر من قائد القوة، الذي يتصرف بتفويض من الجمعية وفي إطار قراراتها".

(تكلم بالعربية)

ومن المفارقات أن القواعد المستقرة للعمليات التقليدية لقوات حفظ السلام التي أنشأتها الجمعية العامة كانت تتضمن بوضوح الدفاع عن التفويض الممنوح للقوات. وللأسف نرى الآن، وفي ظروف أكثر صعوبة وأكثر تعقيدا، مثل تلك التي واجهت قوات الأمم المتحدة في البوسنة، إن إنشاء تلك القوات تم بواسطة مجلس الأمن وتحت أحكام الفصل السابع من الميثاق إلا أن العالم بأسره شاهد عبر شاشات التلفزيون مقدار الأذى والإهانة والإذلال الذي تعرضت له القوات الدولية في البوسنة، دون أن تكون لديها صلاحية الدفاع عن تفويضها أو الدفاع عن نفسها، وهو أمر غير مقبول ويجب ألا يتكرر في المستقبل.

ولعل تجربة إنشاء المناطق الآمنة في البوسنة تعتبر مثالا صارخا لهذا الوضع غير المقبول. فقد اعتمد مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٣ عددا من القرارات التي نصت علي اعتبار بعض المناطق في البوسنة مناطق آمنة، بمعنى امتناع أطراف الصراع عن القيام بأي هجوم مسلح أو بأية أعمال عدائية في تلك المناطق. وبالرغم من ذلك، فشلت قوات حفظ السلم في الدفاع عن هذه المناطق، وعجز مجلس الأمن عن التحرك بأي شكل من الأشكال لتأكيد حق هذه القوات في الدفاع عن ولايتها ومهمتها.

ولذلك يقترح وفد مصر ضرورة إجراء مراجعة شاملة لقواعد اشتباك قوات حفظ السلم وتطويرها لمواجهة الحالات التي يتناولها المجلس في المستقبل. وكما أشار وكيل الأمين العام السيد أكاشي منذ دقائق في بيانه فإن التفويض الذي يصدر لقوات حفظ السلام يجب أن يكون مناسبا للمهام الموكلة إليها.

إذا انتقلنا إلى أفريقيا فسوف نجد أن الأبعاد الإنسانية لمشاكل القارة في تزايد مطرد. ففي الصومال مثلا انهارت الحكومة المركزية ونشبت حرب أهلية نتج عنها نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى دول الجوار. ولا تزال المشكلة قائمة حتى الآن، ولن يتسنى تسويتها إلا بعد التصدي الناجح لمسبباتها السياسية. كما نجد أن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في منطقة البحيرات الكبرى، والتي أشار إليها عدد من المتكلمين قبلي لن يمكن معالجتها بمعزل عن بقية عناصر الأزمة ومسبباتها. وقد أظهرت مثل هذه الأزمات وغيرها بوضوح المشكلات التي تعاني منها وكالات الإغاثة الدولية والتي يمكن إيجازها في الآتي: أولا، ضرورة توفير الحماية لموظفي تلك الوكالات ومقارها وقوافلها وفق ظروف كل حالة على حدة، كما أشار ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ ثانيا، ضرورة توفير حرية الوصول إلى اللاجئين؛ ثالثا، الحاجة إلى قدر أكبر من التنسيق فيما بين منظمات الإغاثة الحكومية الدولية من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى.

هناك حاجة ماسة إلى قيام الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في الاضطلاع بدور أكبر من ناحية التجاوب السياسي وربما العسكري مع مثل هذه الأزمات. وهو ما يفترض وجود الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ ذلك. ويرى وفد مصر إمكانية تحقيق ذلك من خلال: أولا، التأكيد على أهمية الالتزام التام من قبل جميع الأطراف بالمواثيق الدولية ذات الصلة باللاجئين وبالعمل الإنساني الدولي، وممارسة الضغوط السياسية المناسبة على أطراف النزاع لاحترام هذه المواثيق. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أمرين: الأول، تأكيد المسؤولية الجماعية لجميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ لضرورة كفالة احترام أطراف المنازعات الدولية لالتزاماتها النابعة من هذه الاتفاقيات؛ الثاني، ضرورة احترام المبدأ العام الوارد في اتفاقية ١٩٥١ حول عدم جواز طرد اللاجئين.

كما يجب النظر في إعداد مناهج متكاملة للعمل الإنساني تأخذ في اعتبارها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية السائدة في مناطق الأزمات، وأن يتم ذلك بالتشاور التام مع كل الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي هذا الإطار يجب أيضا بذل أقصى الجهود من أجل إبعاد اللاجئين عن خطوط المواجهة بين أطراف النزاع وحرمان تلك الأطراف من استخدام اللاجئين كورقة في الصراع. ومن جهة أخرى لا بد من العمل على تقديم المسؤولين عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني إلى المحاكمة حيث يعد توخي العدالة في هذه الحالات عنصرا هاما وحيويا في إقرار تسوية سلمية دائمة للنزاع.

إن طبيعة الصراعات التي شهدناها خلال التسعينات أبرزت، من جهة التعقيد والتخطي للحدود السياسية للدول، أهمية تناول المشكلات الإنسانية التي أفرزتها هذه الصراعات من منظور شامل وبتنسيق كامل بين حكومات الدول المعنية من جهة وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى رأسها المفوضية السامية للاجئين وباقي منظمات الإغاثة الدولية من جهة أخرى. ويسعدني أن أختتم بياني بالإشادة بما تقوم به السيدة أوغاتا من جهود، وأن أؤكد على المسؤولية الخاصة والدور المحوري الهام الذي تقوم به المفوضية السامية للاجئين في تنسيق الجهود الدولية لإغاثة اللاجئين، وأكرر مرة أخرى الرجاء أن تفرز مداولاتنا اليوم توفير حماية أكثر شمولا وأشد صلابة للاجئين.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نشكر جمهورية كوريا ونشكركم، سيدي، لعقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب، حيث أنها تجري في وقت تشتد فيه حدة الشواغل الإنسانية بسبب الأزمات الأخيرة.

السيد الرئيس، لقد عقدتم هذه الجلسة لمناقشة البند المعنون "توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع". ووفقا للتعريف الذي وضعتموه لهذا البند، وكما وافق المجلس، فإن غرض مداولاتنا محدد للغاية وهو يتصل بتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية، وليس المشكلة الأعم جدا والتي تتمثل في توفير الحماية للاجئين أو الأفراد المشردين أنفسهم، أو إنشاء مناطق آمنة وحمايتها، أو على نحو أكثر عموما، مسألة التسوية السياسية لحالات النزاع.

وكما قلت، فإن هدفنا محدد وهو مناقشة توفير الحماية للمساعدة الإنسانية. ومن ثم سأركز على ذلك في بياني. وأعلم أن كثيرا من المتكلمين الآخرين سيتكلمون بتوسع أكبر ليتناولوا مسألة حماية اللاجئين بأكملها، ولكن يبدو لي أن هذا البند المحدد جدي بالقدر الكافي لكي نوليه اهتمامنا.

ونحن بصدد الحديث عن المدنيين الذين أصبحوا، كما لاحظ غيري من المتكلمين، الضحايا المستهدفين للنزاعات الراهنة، سواء وجدوا بين الدول أو داخلها. وهؤلاء الناس المعدمون تماما مجبرون على هجر أوطانهم والبحث عن ملجأ في أماكن أخرى في بلدانهم أو في غيرها؛ وهم يعتمدون على المساعدة الإنسانية، التي لا يمكن أن تصل إلى الضحايا دون حماية. والمجتمع الدولي يملك القدرة ويمكن أن تكون لديه العزيمة لتقديم المساعدة لهؤلاء الناس في محنتهم. إن عمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ووكالات الأمم المتحدة، لا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، يمكن أن يكفل في أغلب الأحوال حشد الموارد اللازمة لتوفير هذه المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك، فإن المشكلة الرئيسية تكمن في العقبات التي تعترض عمل هذه الوكالات والمنظمات: وهي رفض الوصول؛ والنهب؛ أو التهديد بالنهب، من جانب عناصر مسلحة؛ والاعتداءات المباشرة على الموظفين مما يمنع، في معظم الأحيان، وصول المعونة الإنسانية إلى المكروبين. ونعلم أن موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة كانوا مؤخرا ضحايا لهجمات مباشرة.

فما هي الصكوك المتوفرة لدى مجلس الأمن لمعالجة هذا النوع من الحالات؟ يتكون أول هذه الصكوك من مجموعة من النصوص التي تشكل القانون الإنساني الدولي، وهي مجموعة من القواعد وضعت على أساس الاتفاقيات الموجودة التي أشار إليها ممثل مصر في وقت سابق، مثل اتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ ولعام ١٩٦٤. ومن الواضح أن مجلس الأمن يلجأ إلى هذه الصكوك. وقد لجأ إليها مؤخرا في حالة النازحين في شرقي زائير عندما فرض التزاما صارما على كل الأطراف المعنية بمبادئ القانون الإنساني الدولي.

ويتضح، للأسف، وبخاصة بالنسبة لمعظم الحالات العامة - الصراعات داخل الدول - التي تناشد مجرد الالتزام بالقانون الإنساني الدولي ليس له أهمية كبيرة في حمل الفصائل المتحاربة على ضمان حرية وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين. ومن الواضح أنه يلزم التذكير بالقانون الإنساني الدولي، إلا أن الواقع يجبرنا على أن نستخلص أنه كثيرا ما يُستهان به.

ولهذا يجب أن نستخلص النتائج من ذلك. ويجب أن نذهب أبعد كثيرا من مجرد تذكير الأفراد بالتزاماتهم التعاقدية، ويجب أن نذكّر قادة الأطراف المتحاربة بواجباتهم، ولكن يجب أن نذكّرهم بطريقة تُشعرهم بتهديد الجزاءات. يجب أن يكون معروفا وواضحا أن قادة الأطراف المتحاربة قد يمثلون أمام محاكم دولية نتيجة ارتكابهم أي مخالفة للقواعد أو إصدارهم الأمر بارتكابها. وفي هذا الصدد، جرى تقدم في السنوات القليلة الماضية، تقدم يجب تشجيعه، حيث أنشأ مجلس الأمن محكمة جنائية دولية ليوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٢، ومحكمة لرواندا عام ١٩٩٤.

ونعلم أنه في سياق العمل الرامي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، من الطبيعي أن نتصور أن يحيل المجلس مسائل إلى المحكمة. ونرى علامات تلوح في الأفق مفادها أن التهديد بفرض الجزاءات قد يجعل الأطراف المتحاربة تفكر مرة أخرى ويجبرها على التصرف بطريقة أكثر التزاماً بالقواعد الدولية التي اتفق عليها والتي يُستخف بها إلى الآن في كثير من الأحيان.

وهناك وسيلة عمل أخرى متاحة لمجلس الأمن عند السعي إلى تحقيق الالتزام بالقواعد التقليدية دون اللجوء إلى القوة، وهي فرض الجزاءات الاقتصادية. وطبيعة الصراعات الحالية، ولا سيما الصراعات بين

الميليشيات - وهذا تعبير يشير إلى القوات التي لا تخضع للسلطات الحكومية - تجعل من الواضح مدى صعوبة استخدام الجزاءات لإجبار الأطراف المتحاربة على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي. ومن ناحية أخرى، عندما تكون الدول أطرافا في صراع تؤثر الجزاءات التي يفرضها المجلس تأثيرا أكبر. وأعتقد أننا شهدنا دليلا على ذلك في حالة الصراع في يوغوسلافيا السابقة، فلا شك في أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن كانت بدرجة أجبرت أحد أطراف الصراع على تعديل موقفه وعلى أن يصبح أكثر تقبُّلا للقانون الإنساني. ولكن في حالات الصراع داخل الدول، وهي للأسف أكثر تكرارا، تأخذ الجزاءات الاقتصادية في أغلب الأحيان طابع التهديد الذي قد يُفرض دون تأثير فوري في هذه الصراعات.

وتستدعي خطورة الحالات الإنسانية التي عالجها مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فورية وتدفعنا إلى النظر في حلول أكثر حسما. والوسائل التي أشير إليها، سواء كانت شرعية أو سياسية، قانونية أو قضائية، لا تسفر عن نتائج في أغلب الحالات، إلا بعد فترة طويلة من الزمن. وبالنسبة للمدى القصير، يجب أن نلجأ إلى نموذج آخر من الصكوك ذي طابع عسكري.

والحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة الإنسانية قد تحمل المجلس على توفير الحماية العسكرية. وللمجلس أن يقرر وزع قوات الأمم المتحدة أو يخول إرسال قوة متعددة الجنسيات. وقد حدث ذلك. ففي حالة الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، وسَّع المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بإيفاد بعثات تهدف إلى كفالة إيصال المعونة الإنسانية بأمان. ومنذ عهد قريب، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، خول إرسال قوة متعددة الجنسيات لتيسير ودعم إيصال المساعدة إلى اللاجئين في منطقة كيغو. وكما نعلم جميعا لم توزع هذه القوة في نهاية المطاف. وقد استنكرت فرنسا ذلك في حينه، وحذرنا من العواقب. وتظهر هذه العواقب الآن. وهي عواقب وخيمة. وكلنا نعلم الشهادة المباشرة التي أدلى بها ممثل اليونيسيف أمام المجلس قبل لحظات. وهذه المفاجآت لا تعزز من سمعة الأمم المتحدة أو سمعة مجلس الأمن، وآمل أن يتذكرها كل شخص حول هذه الطاولة. وأكرر أننا سمعنا الشهادة المباشرة للسيد لويس، ممثل اليونيسيف.

ومنذ وقت أقرب، خـوَّل المجلس إنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات في ألبانيا، بولاية ومهمة معينتين لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وهذه الولاية محددة لأنه عندما تكون المسألة تتعلق باللجوء إلى القوة، وهو أمر أرى أن الواقع يمليه في بعض الأحيان، فلا بد أن نتحلى بالجدية والصرامة والدقة. وينبغي أن تكون لنا ولاية محددة للغاية، وألا نتوخى حلا سياسيا قد يعني عملية طويلة الأجل. يجب أن نكون واقعيين. وإذا كنا نفكر في أخذ موافقة الأطراف، فيجب أن ندرك أن هذه الأطراف قد يغريها أن ترفض الموافقة، لأنها بحكم طبيعة تصرفاتها تعرقل إيصال المعونة الإنسانية. ويجب أن نتذكر أن الأطراف قد ترفض. ويجب أن نعتمد على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ونتوخى اللجوء إلى الفصل السابع، كما أكد ممثل مصر في وقت سابق.

ويتعين علينا أيضا أن نسمح بإمكانية استخدام القوة، بما أننا نتكلم عن الحماية، والتغلب على العقبات وبلوغ الهدف، ألا وهو إيصال المساعدة الإنسانية. وهذا هو القصد من المناقشة التي قررتم، سيدي الرئيس، عقدها. وبالتالي، أكرر أنه يجب علينا، كما ذكر ممثل مصر لتوه، أن نضع قواعد للاشتباك تستند الى الدفاع المشروع عن النفس، أجل، ولكنها تسمح أيضا بالدفاع الفعال عن أولئك الذين يقومون بإيصال المساعدة الإنسانية.

وبذلك تكون تحت تصرف مجلس الأمن الصكوك التي يمكن بها بلوغ الهدف الذي يجول في خاطرنا جميعا ألا وهو حماية المساعدة الإنسانية في الحالات التي يصبح فيها السكان المدنيون بصورة متزايدة رهائن وضحايا أساسيين في النزاعات. وهذه الصكوك قائمة. وما يتبقى هو مجرد جعلها أكثر تحديدا وأن نكون واقعيين جدا في طريقة استخدامها. ولكن في كل حالة من الحالات، تتوقف النتائج على الموارد الإنسانية والمادية التي توفرها الدول الأعضاء للأمم المتحدة. وتتوقف النتائج على إرادة الدول الأعضاء في بلوغ الأهداف التي نحددها في قرارات مجلس الأمن. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن تجربتنا في يوغوسلافيا مفيدة جدا. ونحن نعلم أنه في ١٩٩٥ اقتضى الأمر من الدول الأعضاء في المجلس إظهار قدر هائل من العزم من أجل جعل القرارات التي نتخذها سارية المفعول تماما، ولضمان أن الوسائل الموجودة تحـت تصرفنا تكفـي احتياجاتنا تماما، وأخيرا، لبلوغ الهدف الذي تم تحديده. وتتوقف النتائج على الموارد التي تتاح للأمم المتحدة، وعلى إرادة الدول، وعلى وسائل التأثير التي تملكها كل دولة من الدول الأعضاء لإقناع الأطراف - التي تكون الدول الأعضاء، في بعض الأحيان،

على معرفة بها أو أقامت اتصالا معها - على نحو مباشر وفردي لاحترام المبادئ المنصوص عليها في مجلس الأمن.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تهانينا، سيدي الرئيس، على وجودكم هنا اليوم، وهو موضع ترحيب.

إن الموضوع الذي يتناوله النقاش اليوم موضوع واسع والمسائل التي يثيرها تكتسي أهمية ولكن من الصعب معالجتها على نحو نظري. إن الصيغ والنظرة الثاقبة الأكاديمية المدروسة بعناية قيمتها محدودة عندما تكون كل حالة من الحالات التي يتعين على المجلس أن يواجهها مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تكون لدى المجلس قدر كبير من الخبرة في السنوات القليلة الماضية في معالجة حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة ويتعين استخلاص الدروس من هذه الخبرة.

أولا، يبدو لنا أنه يتعين على المجلس أن يأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء حالات الطوارئ المعقدة هذه. وعلى نحو غير متغير تقريبا، تكون أسبابها سياسية - وكثيرا ما تكون نتائج لنزاعات داخل الدول تنشأ عن الحكم السيء، وقمع الأقليات، وانتهاك حقوق الإنسان والصراعات على الأراضي وغير ذلك من الموارد الطبيعية. ويمكن للعمل الإنساني أن يقدم الإغاثة، ولكن لا يمكن له أن يكون بديلا للحلول السياسية الطويلة الأجل. ويتعين على المجلس أن يكفل أن تكون استجابته لأي أزمة إنسانية مباشرة جزءا من اطار استراتيجي واسع النطاق.

ثانيا، يجب أن تكون لدى المجلس معلومات محدثة ودقيقة بشأن الحالة على الطبيعة. وللأسف، يفتقر الى هذه المعلومات في أحيان كثيرة. ويجب بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة نطاق المعلومات المتاحة للأمم المتحدة ولضمان الاستفادة منها على أفضل نحو ممكن.

ثالثا، يجب على المجلس أن يسلم بأن المساعدة على كفالة بيئة آمنة للوكالات الإنسانية أو حماية توصيل المساعدة الإنسانية سيترتب عليها في أحيان كثيرة عواقب سياسية. وأينما كان ذلك ممكنا، ينبغي أن يتم التدخل بموافقة الأطراف. ومع ذلك، ففي كثير من الأحيان وخصوصا في المنازعات ما بين الدول، لا تتأتى هذه الموافقة أو يثبت أنها غير كاملة وغير موثوقة. وفي هذه الظروف، فإن قرار توفير الحماية للمساعدة الإنسانية يكاد يكون عملا سياسيا في حد ذاته.

إن مجرد وزع قوات مسلحة سيترتب عليه عواقب على أرض الواقع، أو تجميد الحالة السياسية أو العسكرية أو إحداث تغيير في توازن القوى. وحالما تشارك القوات في إيجاد مناطق آمنة، وحماية قوافل الإغاثة أو فصل اللاجئين الحقيقيين عن العناصر المسلحة، فهي تدخل في عمليات تتجاوز عواقبها كثيرا الجانب الإنساني المحض. وعلى نحو ما أظهرته حالتا البوسنة ورواندا، فإن الإبقاء على الحياد السياسي وعدم التحيز يصبح أمرا بالغ الصعوبة.

رابعا، يجب على المجلس أن يسلم بأن توفير الحماية للتدخل الإنساني ليس خيارا هينا. إذ يجب أن تكون القوة مستعدة على نحو سليم للرد على التهديدات التي قد تتعرض لها، وأن تعطى ولاية واضحة قابلة للتنفيذ، وأن تتلقى قواعد للاشتباك قوية على نحو ملائم. وقد تتطلب قوات لحفظ السلام مسلحة تسليحا ثقيلا تعمل في إطار الفصل السابع. وفي أحيان كثيرة جدا يطلب من الأفراد العسكريين القيام بما هو مستحيل ونخفق في إعطائهم الموارد التي يحتاجونها.

وعندما يختار المجلس بالفعل أن يأذن بعملية من هذا القبيل يجب تطبيق الدروس العادية لحفظ السلام المتعدد الوظائف. كما يجب أن تكون هناك سياسة اعلامية واضحة وجسورة لهذه العملية، وأن يكون هناك تنسيق وثيق مع الوكالات الإنسانية، على الرغم من أن العناصر الفاعلة المختلفة ستحتاج الى الحفاظ على هويتها المميزة. وعندما تكون هناك عملية من هذه العمليات، يمكن لممثل خاص للأمين العام أن يلعب دورا رئيسيا في تعزيز هذا التنسيق.

خامسا، يتعين على المجلس في النهاية أن يكون هو ذاته مسؤولا عن تشكيل أي بعثة وشكلها وأهدافها دعما للأهداف الإنسانية. والوكالات الإنسانية، التي يمكن تفهم أن لها أولويات خاصة بها، ليست دائما، أو بالضرورة أكثر المصادر الموضوعية للمشورة فيما يتعلق بالاعتبارات الأكبر التي يجب على المجلس دراستها، وإذا صح لي القول، فهي متفائلة أكثر من اللازم أحيانا بشأن ما يمكن أن تنجزه عمليات حفظ السلام. ومن الواضح على الرغم من ذلك، أنه ينبغي مراعاة آراء وكالات مثل مفوضية

شؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية عند إعداد ولاية ومفهوم العمليات.

وعلى نحو ما بينته الأحداث التي وقعت في السنوات القليلة الماضية، كثيرا ما تكون للأزمات الإنسانية، ولا سيما تحركات اللاجئين الواسعة النطاق آثار على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية الاستجابة لهذه الأزمات ولكنه لا يستطيع أن يعالجها بمفرده. ولا تندرج الأزمات الإنسانية بقواعدها واعتباراتها تحت بند مستقل أو في خانة مستقلة. وعند الاستجابة لمثل هذه الأزمات، يتعين على المجلس أن يضع استراتيجية شاملة تعالج كلا من الأعراض الإنسانية والأسباب السياسية الكامنة وراءها. ويجب عند الموافقة على أي عملية ترمي الى توفير الحماية لعملية إنسانية، أن تراعي الشروط والمعايير نفسها التي تنطبق على أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أنه لمن دواعي السرور العظيم أن نراكم، سيدي، تترأسون المجلس، وأننا نؤكد استعدادنا لبذل الجهود من أجل نجاح أعمال مجلس الأمن أثناء هذا الشهر، الوقت الذي تتولى فيه جمهورية كوريا رئاسة مجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا للبيانات التي أدلى بها في هذه الجلسة وكيل الأمين العام السيد أكاشي وممثلو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن مجلس الأمن يكرس اهتماما وطاقة على نحو متزايد للبعد الإنساني للأزمات والمنازعات. والصلة بين أعمال مجلس الأمن وآليات منظومة الأمم المتحدة التي تتفاعل مع الحالات الإنسانية الطارئة هي صلة موضوعية.

لقد تغيرت طبيعة التهديدات التي تواجه المجتمع الإنساني. إذ يقل شيئا فشيئا عدد عمليات حفظ السلام التي لديها معايير "تقليدية". ونحن نواجه بشكل متزايد مهمة حماية من يعيشون في حالات الصراع. ويشمل ذلك أيضا الاهتمام بسلامة البشر - الذين هم أهم بعد من أبعاد ظاهرة الأمن الشامل.

وقد بلغت القوى المحركة المدمرة في كثير من الأزمات الحديثة درجة أصبح معها ضحايا العنف يشملون ليس فقط المدنيين ولكن أيضا المنظمات التي تقدم إليهم المساعدة الإنسانية. وكنتيجة لذلك، يحيق الخطر بولايات هذه المنظمات الإنسانية، شأنها في ذلك شأن أرواح العاملين بها. ويثير ذلك سؤالا صعبا: هل يمكن تنفيذ عملية حفظ سلام مخصصة لحماية الأنشطة الإنسانية في "منطقة ساخنة" بطريقة لا يصبح معها أصحاب الخوذ الزرق التابعون للأمم المتحدة متورطين في الأعمال العدائية؟

وينبغي لمجلس الأمن، كقاعدة عامة، أن يقدم دعما سياسيا نشطا للعمل الذي تقوم به المنظمات الإنسانية. وذلك واضح في الحالات التي يكون فيها لدى عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مكون إنساني واضح. بيد أن المشاكل التي تثور في هذا الصدد مفهومة. فنحن لا نستطيع أن ننسى أن مهمة المجلس الأساسية هي صون السلام والأمن الدوليين.

وتضطلع الوكالات الإنسانية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة بمهام أخرى. لذا فنحن لا نستطيع أن نتحدث عن أية صلة تلقائية أو مقولبة بين عملية لحفظ السلام وعملية إنسانية.

ودعونا لا ننسى أن العمليات الإنسانية تختلف، من حيث المبدأ، اختلافا كبيرا عن العمليات التي ينشئها مجلس الأمن. إذ أن ما تقوم به من عمليات صنع القرارات وما تتبعه من طرق للتمويل شيء مختلف. وفي الوقت الذي يعمل فيه موظفو الأمم المتحدة على أساس مبدأي الحيدة والنزاهة، فإن "الملمح" الإنساني الذي تتسم به وكالات منظومة الأمم المتحدة يعني أن هذه المنظمات الإنسانية تحتفظ، في سياق عمليات حفظ السلام الشاملة، باستقلال معين عن الجهود السياسية وجهود حفظ السلام. وفي الوقت الذي تتم فيه عمليات حفظ السلام هذه تحت القيادة العامة للممثل الخاص للأمين العام، فإن المنظمات الإنسانية لا تزال مسؤولة أمام مقارها الأساسية.

ولا يجوز استغلال مأساة إنسانية لصالح أغراض سياسية. ولا يمكن دعم إعادة اللاجئين قسرا أو بدون إذن، أو منح المساعدة الإنسانية للعناصر المسلحة التي تدعي بأنها من اللاجئين، سواء بسلطة مجلس الأمن أو بأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

ولا يجوز أيضا أن يقوم أحد أطراف الصراع بأية محاولة لاستخدام المدنيين كأداة لتحقيق أهداف عسكرية أو سياسية، كما حدث، على سبيل المثال، في حالة المناطق الآمنة بالبوسنة. ومن الواضح أن من المهم للغاية أيضا إنشاء ولاية لعمليات حفظ السلام وتحديد أهداف إنسانية يمكن تحقيقها تكون مدعومة بموارد مادية ومالية. ويستطيع مجلس الأمن، عند صياغة خطة عمل، أن يستفيد إلى حد كبير من الخبرة الفنية التي اكتسبتها إدارة الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرهما من المنظمات الإنسانية، ومما تقوم به من تقييم لآفاق التوصل إلى تسوية لحالة من حالات اللاجئين، والمشردين وغيرهما من القطاعات السكانية الضعيفة.

وحتى الآن لم تدعم، في عدد من الحالات، الاستراتيجية المستخدمة، رغم صحتها أساسا، بالخبرة الفنية الضرورية أو بإجراءات واضحة تماما وملموسة. وقد قيل الكثير فعلا في مجلس الأمن، على سبيل المثال، بشأن التقليل بشكل خطير من شأن حالة اللاجئين شرقي زائير وما لها من تأثير على الحالة العسكرية والسياسية.

وثمة مثال آخر هو أبخازيا في جورجيا، فحيث أنه لم يجر بعد التوصل إلى حل للمهمة الأساسية المتعلقة بعودة اللاجئين، فإن جميع الجهود السياسية قد وصلت إلى طريق مسدود. ففي آذار/مارس من العام الحالي، اتخذ قرار في مؤتمر قمة رؤساء دول رابطة الدول المستقلة لتنفيذ عدد من التدابير - يجري وضعها حاليا - تستهدف إعادة اللاجئين والمشردين بصورة منظمة. بيد أنه من المهم، أن تحصل هذه التدابير على دعم مادي حقيقي من المنظمات الإنسانية ومن الدول التي تحاول بنشاط أكبر أن تشجع التوصل إلى تسوية بين جورجيا وأبخازيا. ويمكن نقل الموارد الضرورية، بما في ذلك تلك المخصصة لإزالة الألغام وإعادة بناء الهيكل الاجتماعي الاقتصادي، من خلال صندوق خاص ينشئه الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي طاجيكستان، هناك أيضا حاجة ماسة لأن يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية لتوفير المساعدة الإنسانية وضمانها وتوزيعها من أجل خلق الظروف اللازمة لعودة اللاجئين بأمان. وقد كان ذلك موضوع النداء الوارد في القرار الذي اتخذته مؤخرا الجمعية العامة. وستكون المساعدة الفعالة في تحقيق هذه المهام بمثابة دعم حقيقي لعملية التوصل إلى تسوية فيما بين الطاجيك.

إن مشكلة عودة اللاجئين مشكلة أساسية لا بد من حسمها للتوصل إلى تسوية ناجحة لعدد من الصراعات الأخرى، مثل الصراع في البوسنة وفي سلافونيا الشرقية. وذلك هو بالتحديد نوع التدابير العملية التي ستثبت قدرة الأمم المتحدة التامة على وضع العامل الإنساني موضع التنفيذ فيما تبذله من جهود لصون السلام والأمن الدوليين.

وليست مهمة مجلس الأمن مجرد ضمان المساعدة الإنسانية لمن يعيشون في محنة. إذ أن مناقشة اليوم ينبغي أن تساعدنا أساسا على تعزيز فعالية ما يقوم به المجلس من عمل لتسوية حالات الصراع الخاصة بأن تؤخذ في الاعتبار بشكل أشمل التجربة المريرة المكتسبة من الأزمات الإنسانية.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي، أن أرحب بكم بحرارة وأن أعرب عن ما يكنه وفدي من تقدير عميق للطريقة التي قمتم من خلالها بالترتيب في الوقت المناسب لإجراء هذه المناقشة الصريحة. لقد ظل وفدي دوما متفهما للغاية لمصير جميع أولئك الذين يقعون ضحية لظروف لا سيطرة لهم عليها ويتعين عليهم أن يعتمدوا على مساعدة الآخرين.

إن السكان المدنيين هم الضحايا الأساسيون للحرب المعاصرة وهدفها الأساسي المتكرر. وإزاء التدهور المستمر الحادث في الحالة الإنسانية التي يعيشها من يعانون من الأعمال الوحشية والحرب والصراعات، وسوف يتعين على مجلس الأمن، إلى جانب غيره من الهيئات والمنظمات المختصة، عمل ما في استطاعته لمواجهة ما سيتبع ذلك من تحديات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري التشديد على أن مجلس الأمن ينبغي له، اليوم وفي المستقبل، أن يركز على حالات الطوارئ الإنسانية التي تنجم عن الحالات التي تدخل في نطاق ولايته أو على التطورات الإنسانية التي يمكن أن تفضي فعلا، في حالة عدم معالجتها بالشكل الملائم، إلى بروز حالات من هذا القبيل.

ودعوني أبدي ملاحظة أخرى قبل أن أتناول المسألة المدرجة في جدول الأعمال. إذ أن وفدي يرى أنه ينبغي

استخدام الدبلوماسية الوقائية بشكل أكبر من أجل تقليل الحاجة إلى تقديم تعهدات أكثر تعقيدا وأكثر تكلفة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية أو من أجل تجنب ذلك. ونحن نعتقد أن الطرق الكفيلة بتحسين قدرة المجتمع الدولي الوقائية لم تستكشف بعد الاستكشاف الكافي إلى حد بعيد. فنحن نرى، على سبيل المثال، أن المنظمالت الإقليمية يمكن أن تضطلع بدور أكبر في هذه المساعي. ويعتقد وفدي أيضا أن إدخال تحسين أكبر على نظام التحذير المبكر القائم فعلا في الأمانة العامة سوف يساعد في هذا الشأن.

وإن أفضل طريقة لاحتواء الطوارئ الإنسانية ثم إزالتها في نهاية المطاف هي تشجيع حل أسبابها الكامنة حلا سلميا. بيد أنه رغم أن المساعدة الإنسانية هامة ولازمة فإنها تعالج أعراض الأزمات والصراعات القائمة وليس مسبباتها. إذ أن من المهم بالنسبة للأزمات أو الصراعات التي تصل إلى أبعاد دولية، إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بأن تتحاور الأطراف المعنية بعضها مع بعض، وأن تتفاوض وتصل إلى اتفاق. ونحن نؤيد أن يجري مجلس الأمن، في مرحلة مبكرة جدا، اتصالات مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية من أجل مناقشة الحالة والنظر في إمكانية التوصل إلى نهج منسق بشأن المسألة قيد البحث. وينبغي أن تأخذ الحالة الإنسانية، الحالية والمتوقعة، مكانا بارزا على جدول أعمال مثل هذه المناقشات.

ونعتقد أن مجلس الأمن بحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للجوانب الإنسانية لحالات الصراع. ونرحب، على سبيل المثال، بالإحاطات الإعلامية من جانب مفوضية شؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الإنسانية في مختلف مراحل مداولات المجلس، بما فيها المراحل الأولى. والإحاطة الإعلامية المقدمة مؤخرا من المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، كانت مثالا رائعا لفائدة هذه المساعي. فالسيدة أوغاتا، علاوة على إعلامها المجلس عن الحالة السائدة في منطقة الصراع، أثرت معرفة أعضاء المجلس إثراء كبيرا حول الترابط المعقد جدا والوثيق بين مختلف أبعاد الصراع.

وموضوع استخدام القوة وهل يجب استخدامها وكيف ومتى يجب أن تستخدم لحماية اللاجئين وغيرهم من المدنيين وتأمين توصيل المساعدة الإنسانية بأمان، موضوع يتسم بأهمية لا غنى عنها. وهذا الموضوع ناقشه المجلس مرات كثيرة جدا وكان على جدول أعمال عدد من الدورات السنوية السابقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهو الآن قيد الدراسة من قِبل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بخطة للسلام. وأذن مجلس الأمن مؤخرا بإنشاء عمليتين عسكريتين اضطلعت بكل منهما مجموعة من البلدان المهتمة، وصُممت كل منهما بهدف المساعدة في تقديم الإغاثة الإنسانية لمن هم في حاجة إليها، وكلتاهما تعملان في بيئة معادية، أو على الأقل في بيئة غير ودية. وأولى هاتين العمليتين، في زائير، أوقف تشغيلها قبل مباشرتها العمل. والعملية الأخرى، في ألبانيا، توشك أن تبدأ. ولاستكمال الصورة ينبغي للمرء أن يتذكر فكرة إنشاء قوة للتدخل الإنساني في بوروندي الواردة في تقرير للأمين العام. هل تشكل إجراءات البلدان المهتمة، كما يفترض البعض، العلاج الشافي الوافي لكل الاحتياجات الإنسانية؟ هذا أمر لم يتحقق بعد. إننا نؤمن بأن مجلس الأمن يجب أن يواصل المناقشة التي بدأها اليوم بغية تعريف طرائق أفضل للإذن بهذه العمليات. وإن تجربة الأمم المتحدة حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق بعمليتي المنظمة في البوسنة والهرسك وفي الصومال، تجربة ذات أهمية كبيرة في هذا الصدد.

ولئن كانت هناك حالات جرى فيها تفويض مجموعات من البلدان المهتمة بالاضطلاع بعملية محددة استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، فإن الحاجة لن تختفي إلى ما يسمى بعمليات الأمم المتحدة الروتينية لحفظ السلام للمساعدة في الاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة. وتبعا لذلك، ستبقى معنا معضلة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعاصرة - أن تحافظ على حيادها وأن تتفادى اللجوء إلى القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. إن أحكام الميثاق لا تستثني، برأينا، استخدام القوة لأسباب إنسانية. غير أن من الحتمي أن تحصل القوات المعنية على التفويض الملائم، وأن تتناسب قوتها وعـُدتها وقواعد اشتباكها مع ما هو متوقع منها. وقبل اتخاذ مجلس الأمن قرارا بالإذن بالاضطلاع بمهمة إنسانية، وهو ما يعني توفير الدعم العسكري للعمليات الإنسانية، يجب عليه أن يقيِّم تقييما وافيا الحالة برمتها، بهدف التيقن من أن الوسائل الأخرى للتخفيف من حدة الحالات الطارئة، بما في ذلك الوسائل السياسية، لم تعد متاحة.

ومرة أخرى، ستبقى مدخلات مفوضية شؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الإنسانية، إلى جانب المعلومات والتحليلات التي تقدمها بلدان المنطقة والمنظمات

الإقليمية، ذات أهمية قصوى للمجلس في مناقشاته لهذه المسألة.

لقد نوهتم، سيدي، في استهلالكم الإرشادي المفيد لمناقشة اليوم، بأن العقوبات أداة لحمل الأطراف على التقيد بمبادئ القانون الدولي، وكذلك لجعلها تستجيب بصورة ملائمة لاحتياجات أبناء شعبها بجملة أشياء منها السماح بالوصول غير المقيد للمنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة إلى السكان الذين يعانون. ومن رأي وفدي أنه ما من وسيلة للإقناع تحت تصرف المجتمع الدولي يمكن استثناؤها، ولكن تطبيق أي وسيلة يجب النظر فيه بعناية كبيرة من حيث العواقب المحتملة غير المقصودة، وكذلك من حيث فرص الاتساق في تطبيقها.

جرى التنويه في مناسبات كثيرة بأن المدنيين، وبخاصة اللاجئين، تستهدفهم عمدا أطراف الصراعات، اعتقادا من تلك الأطراف بأن هذا يحسن احتمالات تحقيق أهدافهم السياسية والعسكرية. إن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أصبحت سمات مألوفة جدا للصراعات الدائرة الآن. وإننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان كفالة إجراء التحقيق في هذه الجرائم وإنزال العقوبات المناسبة بحق مرتكبيها في حالة ثبوت الجـُرم عليهم.

واسمحوا لي أن أدلي بملاحظتين أخريين حول المهام الإنسانية لعمليات الأمم المتحدة التي يأذن بها مجلس الأمن. الأولى تتعلق بمشكلة التنسيق. إن الطبيعة المتزايدة التعقيد لهذه العمليات توضح في رأينا الحاجة إلى دور أقوى يضطلع به الممثلون الخاصون للأمين العام. ثانيا، إن المساعدة الإنسانية لا تتصل باعتبارات سياسية؛ إنها مسألة حياة أو موت. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع إخضاعها لاعتبارات سياسية.

يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليحيي جميع أفراد المنظمات الإنسانية. إن عملهم أنقذ آلاف الأرواح البشرية. ومن واجبنا أن نساعدهم في أدائهم لولاياتهم. وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد أن وفدي يعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لهولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

السيد أوسغلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حضوركم اليوم، سيدي، على رأس الوفد الكوري يستأهل أعظم الترحيب. وفي وقت لاحق من هذه المناقشة سيتكلم ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإننا نؤيد البيان الذين سيدلي به تأييدا تاما.

في الصراعات الجارية في شتى أرجاء العالم نواجه تكرارا مآسي مضاعفة. رجال ونساء وأطفال مشردون من ديارهم يصبحون أيضا هدفا للمعاملة اللاإنسانية والاعتداءات الوحشية، وللمذابح في بعض الأحيان.

وتفرض الصراعات الداخلية التي وقعت مؤخرا تحديات جديدة على المجتمع الدولي. فضحايا الصراع يحرمون من الإغاثة الطارئة التي تمس إليها الحاجة، ويـُجبرون على المشي مئات الأميال بحثا عن الأمان، ويقضون نحبهم بلا رفيق في برارٍ نائية. والذين يريدون مساعدة اللاجئين يمنعون من الوصول إليهم، وهم أنفسهم يصبحون بشكل متزايد أهدافا للعنف.

إن الهجمات واسعة النطاق على أمن البشر والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان داخل الدول هي الأسباب الكامنة وراء التهديدات التي يتعرض لها الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهكذا رأينا مجلس الأمن مرارا يـُدعى إلى تناول مسائل هامة مثل كيفية حماية اللاجئين وحماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات الصراع.

والسويد ترحب بهذه المناقشة، التي يجب أن تشكل خطوة نحو وضع مقترحات ملموسة واتخاذ قرارات من قـِبل المجلس في هذا الميدان.

إن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية عن أمن جميع الأفراد الخاضعين لولايتها التشريعية. وهذه المسؤولية تنطوي أيضا على وجوب أن تلتمس الحكومات الدعم الدولي إذا افتقرت إلى القدرة على توفير الحماية والمساعدة المطلوبة. ولكن المعتدين الأفراد يجب دائما أن يحاسـَبوا على انتهاكاتهم للقانون الإنساني، وفي الأماكن التي فقدت الحكومات سيطرتها أيضا.

إن دور مجلس الأمن هو أولا وقبل كل شيء تشجيع الحلول السياسية للأزمات، ويفضل قبل تحول النزاع إلى صراع عنيف. وحسم الصراعات بالطرق السلمية والدبلوماسية الوقائية هما بالتأكيد أفضل أساليب معالجة مشاكل اللاجئين والمشردين الأساسية. والإجراء الذي سينظر فيه مجلس الأمن في هذا الميدان إجراء متعدد الجوانب بطبيعته. وعلى المجلس الاضطلاع بدور

جوهري في ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وإجراءات المجلس، في كل حالة منفردة، تساهم أيضا في تطوير أعراف السلوك التي يجب أن تتقيد بها الدول، وحتى الكيانات من غير الدول.

إن حماية المساعدة الإنسانية مهمة يجب التفويض بها بالاقتران على وجه التحديد مع كثير من عمليات حفظ السلام. ولكن حتى في حالة غياب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب على مجلس الأمن أن يحصل على المعلومات الكاملة عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان قيد النظر، وأن يكون على معرفة تامة بمتطلبات المنظمات الإنسانية. لذلك ينبغي للمجلس أن يتشاور عن كثب وعلى أساس منتظم مع المنظمات الإنسانية وأن يلتمس النصح منها حول كيفية تحسين أمن اللاجئين والمشردين وأمن العاملين في الإغاثة الإنسانية أنفسهم.

ومنذ بدء الأزمة، يجب أن يستخدم المجلس سلطته الأخلاقية ونفوذه السياسي لجعل قادة الأطراف المتصارعة يدركون أنهم مسؤولون شخصيا عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين والمشردين، وكذلك بحق موظفي المنظمات الإنسانية، في المناطق الخاضعة لسيطرة أولئك القادة. إن لزوم وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين يجب توكيده. والإفلات من العقوبة لا يجوز السكوت عنه. ويجب على المجلس أن ينظر في الطرق والوسائل الكفيلة بمتابعة الإجراءات المتعلقة بهذه الجرائم. والأفضل أن يعرف اللاعبون السياسيون الرئيسيون منذ البداية العواقب التي سيواجهونها إذا اشتركوا في ارتكاب الجرائم ضد القانون الإنساني الدولي، أو حالوا دون تقديم الجناة إلى العدالة.

ويمكن أن يكون وجود محكمة جنائية دولية أداة مفيدة في هذا الصدد. ويمكن وزع شرطة مدنية دولية في أماكن الأزمات لمراقبة الحالة، والمساعدة في التحقيق في الجرائم وكذلك المساعدة في بناء هياكل وطنية للعدالة.

ولما كانت طبيعة الأزمات تختلف بالضرورة، فإن حماية اللاجئين والمشردين قد تتطلب أنواعا مختلفة من الترتيبات. فيجب مثلا التمييز بشكل واضح بين إجراءات الحماية في حالة الإنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق والإجراءات المتخذة في إطار عمليات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن أن يساعد عقد مشاورات مبكرة بين مجلس الأمن ووكالات الإغاثة في تحديد الاستجابة المناسبة.

إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتمتع بولاية دولية فريدة لحماية اللاجئين وغيرهم ممن هم في وضع اللاجئين. وتستدعي الأحوال المعقدة في مناطق إيواء اللاجئين ومناطق استقبال العائدين وجود استراتيجية شاملة للحماية تتفق مع أوضاع كل منطقة. وترحب السويد بالتعاون الوثيق القائم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي على ثقة من أن الوكالتين ستخرجان بدروس مفيدة من تجربتهما في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد دعا المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى وزع قوة انتشار سريع للمساعدة، ضمن أمور أخرى، في الفصل بين الجماعات المسلحة من اللاجئين الذين اعتبروا كذلك بحسن نية في حالات التشريد الجماعي. وهناك أسباب وجيهة لتدبر هذا الاقتراح والتفكير أيضا في طرق أخرى لتحقيق الفصل بين تلك الجماعات.

ولا يمكن التفكير في حماية أعمال الحماية الإنسانية بمعزل عن حماية المحتاجين. قد يكون من الضروري حماية الموجودات الإنسانية والعاملين في مجال الإغاثة من أجل استمرار العمليات الإنسانية، ولكن آليات الحماية يجب أن تتناول أيضا، ضمن أهدافها الرئيسية، حماية السكان المدنيين من التهديدات التي تتعرض لها حياتهم وأرزاقهم.

لقد استخدم الهجوم على النساء والأطفال العزل كسلاح لاستعراض القوة والسيطرة ولتفتيت الهياكل الاجتماعية والمجتمعات. ويجب أن تتضمن حماية اللاجئين تدابير خاصة تكفل سلامة النساء والأطفال.

ويمكن في بعض الحالات أن يوفر الحماية وجود ممرات إنسانية أو مناطق آمنة أو مناطق محمية أو أي شكل آخر من أشكال الحيز الإنساني. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بتقييم تجاربها مع تلك الآليات ووسائل حمايتها.

وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الدراسة لدور فصائل الأمم المتحدة والشرطة المدنية أو الحرس المدني في حماية اللاجئين والمشردين.

ويجب أن يقوم العمل الإنساني دائما على أساس الحاجة وعلى مبدأ عدم التحيز. يجب احترام كرامة هذا العمل. ومع ذلك فلا يجب أن نتوقع من العمل الإنساني أن يكون بديلا عن الإرادة السياسية لتناول الصراعات نفسها وتقصي أسبابها. ويزداد الإدراك بأن النزاعات المعقدة التي هي من صنع الإنسان تتطلب استجابة دولية تجمع بين الإجراءات السياسية والعسكرية والإنسانية وغيرها من الأعمال المدنية التي تهيئ الظروف لإحلال السلام وفي نفس الوقت تحمي ضحايا النزاع المسلح. ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سألقي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية جمهورية كوريا، وأشكر الممثلين الذين سمحوا لي بأخذ الكلمة قبلهم.

إن زيادة شيوع الصراعات داخل الدول منذ انتهاء الحرب الباردة يفجر تهديدا من نوع جديد للسلم والأمن الدوليين. وقد انطوت هذه الصراعات في أحيان كثيرة على تدفقات جماعية من المهاجرين والمشردين داخليا. وفضلا عن ذلك فقد ظهر اتجاه جديد خطير مع هذا التدفق الهائل المقلق للمشردين. إن اللاجئين ليسوا مجرد نتيجة غير مقصودة من نتائج الصراع، وإنما أزمة يختلقها عمدا الأطراف المتحاربة. إذ يجري استهداف المدنيين الأبرياء في تلك الصراعات، بوتيرة مزعجة، وعلى نطاق جماعي من قبل المتحاربين، وتعريضهم للاعتداءات والتخويف وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للأعراف الإنسانية الدولية.

وكما نعلم جميعا، قام المتحاربون في البوسنة عن عمد بطرد المدنيين من بيوتهم. وفي أماكن أخرى مثل زائير اتخذ العسكريون اللاجئين ستارا يحتمون به، إذ كانوا يندسون بين الأبرياء لاستغلال الملجأ الذي توفره لهم مخيمات اللاجئين، ويرهبون اللاجئين الحقيقيين ليثنوهم عن العودة إلى ديارهم.

ومن نافلة القول إن الحل النهائي لتلك الصراعات يكمن في تحقيق تسوية متفاوض عليها وإعادة بسط سلطان الدولة. وبما أن ذلك الحل السياسي الشامل يظل بعيد المنال فإن الحاجة تزداد لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين. على أن القيام بهذا العمل في ظروف هشة مهمة شاقة جدا. ويستفاد من الخبرات الأخيرة أن هناك ضرورة واضحة وملحة لتحسين حماية اللاجئين ولضمان توصيل المساعدات الانسانية إليهم ضمانا فعالا.

وتشعر جمهورية كوريا بقلق عميق إزاء آثار تلك المشكلة على السلم والأمن الدوليين، ولذلك اتخذنا زمام المبادرة بعقد نقاش مفتوح حول الموضوع.

إننا اليوم نبحث عن إجابة للسؤال المطروح، وهو كيف يستطيع المجلس تحسين دعمه للمساعدات الإنسانية في حالات الصراع؟ لقد اتسمت أفعال المجلس حتى الآن بالتفاوت وبوجود عنصر التجربة والخطأ، ولكن الاتجاه العام هو نحو المزيد من الارتباط. وترحب جمهورية كوريا بهذا الاتجاه، وهي تؤمن إيمانا عميقا بأن اهتمام المجلس بحماية المساعدات الإنسانية يمكن أن يتم باتساق أكبر وكفاءة وفعالية. ونود في هذا الصدد أن نتقدم ببعض الاقتراحات.

ينبغي أولا وقبل كل شيء، في حالة ما إذا قرر المجلس أن أزمة إنسانية ما تنطوي على وجود لاجئين تتطلب إيفاد عملية لحفظ السلام، أن يتأكد المجلس من عدم وجود تضارب بين ولاية العملية والقدرات المتاحة لها والتوقعات المطلوبة منها. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الأمم المتحدة في سربرينتسا، وهي إحدى المناطق الآمنة التي حددها المجلس في البوسنة والهرسك. يجب أن يتوخى المجلس منتهى الحذر والعناية في تحديد ولاية بعثات حفظ السلام في الحالات التي لا تتوفر فيها أدنى الظروف اللازمة للسلام.

ثانيا: إن من شأن زيادة التنسيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، وفيما بينها وبين سائر الوكالات والمنظمات الإقليمية، أن يعزز بالتأكيد قدرة المجتمع الدولي على حماية اللاجئين وغيرهم من المدنيين في ظروف الأزمة وتقديم المساعدة الإنسانية لهم.

ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا حاسما في ذلك كله من خلال سلطته في تحديد ولاية عمليات حفظ السلام المتعلقة بالأزمة وإسداء التوجيه - عند الطلب - إلى الممثل الخاص للأمين العام. كما أن دور الممثل الخاص للأمين العام مهم جدا، فهو الشخص المكلف بالتأكد من أن مختلف أجهزة الأمم المتحدة وسائر الأجهزة في الميدان تقوم بالمهام الموكلة إليها بشكل يكفل أن يكمل كل منها الأخرى. ويمكن للممثل الخاص للأمين العام، حين تكون لديه توجيهات سياسية واضحة من مجلس الأمن، أن يكون في وضع أفضل يتيح له الاستجابة بفعالية للظروف التي تتغير بسرعة في الميدان.

ثالثا: ينبغي بذل مزيد من الجهد للتغلب على الإحساس السائد بأن المجرم سيفلت من العقاب، وهو إحساس يولد احتقار القانون الإنساني الدولي. ومع أن المجلس أصدر عددا من القرارات والبيانات الرئاسية لتحذير الأطراف من مغبة انتهاك المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي، فإن ذلك لم يحقق النتيجة المرجوة. وينبغي للمجلس أن يعزز تلك الجهود بالنظر في فرض مزيد من التدابير العقابية ضد مرتكبي الانتهاكات، كالجزاءات ذات الهدف المحدد على سبيل المثال.

ويمكن للمجلس أن ينظر أيضا في إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة وأن يخولها صلاحيات أقوى لتنفيذ قراراتها. فعلى سبيل المثال قامت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإسهام كبير في تعزيز القانون الإنساني، ولكن عدم إعطائها صلاحيات تنفيذية أدى إلى بقاء أهم الأشخاص المتهمين طليقي السراح.

والموضوع القانوني الهام الآخر المتصل بحماية المساعدة الإنسانية هو كيفية تعزيز الإطار القانوني المصمم لحماية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين المشاركين في أنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية. ويمكن توسيع نطاق الإطار القانوني الموجود من أجل تغطية مجموعات أخرى من الأفراد خارج الأمم المتحدة والأفراد المشاركين.

واقتراح رابع هو أن يركز المجلس بدرجة أكبر على تحسين قدرته الوقائية. ففي نهاية المطاف تكلف أنشطة منع الأزمات أقل من التصدي لها. ورغم أننا لا توجد لدينا خطة مبدئية مفصلة لنقترحها في هذا المضمار، قد يتطلب الأمر دراسة زيادة الاستخدام المنتظم لمختلف الآليات، مثل منظومات التحذير المبكر بما فيها بعثات تقصي الحقائق، والدبلوماسية الوقائية. وقد لا يكون هذا من المهام السهلة، بالنظر إلى أنه ينبغي أن تبذل عناية خاصة للاحتفاظ بتوازن بين الحاجة إلى مثل هذه الأنشطة الوقائية واحترام السيادة، ناهيك عن مسألة الآثار المالية.

وأخيرا وليس آخرا، نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يحسن من قدرته على مواجهة الأزمات الإنسانية بسرعة عندما تنشب. وفي هذا المقام، نرحب بالتقدم الذي أحرز في إنشاء قدرة الأمم المتحدة للوزع السريع لحفظ السلام، بما في ذلك العناصر المدنية والإنسانية، ونود أن نشجع الأمانة العامة والدول الأعضاء على زيادة التعجيل بعملية إنشاء مثل هذه القدرة، بما فيها ترتيبات التأهب.

ومهما قلنا لن نغالي في تأكيد ضرورة تجهيز رد شامل على التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين التي خلقتها التهديدات المكثفة لأمن الناس. ولهذا نعتقد أننا اليوم قد بدأنا مداولات هامة بشأن ضرورة توسيع مشاركة المجتمع الدولي في مواجهة هذه التحديات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود وممثلي المنظمات الدولية المشاركين في مداولات اليوم. ونأمل باخلاص أن تمهد مناقشاتنا الطريق إلى نهج أكثر تكاملا وتضافرا يتخذه المجتمع الدولي لتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

السيد لارايين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بحرارة، وأن أقول إننا قد تشرفنا بحضوركم هنا اليوم في هذه المداولات الهامة لمجلس الأمن. وأهنئكم أيضا على هذه المبادرة العظيمة بتكريس جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لهذا البند. وكما يعرف الأعضاء، لقد أكد وفد شيلي باستمرار على أن الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة يجب أن تعطي أولوية قصوى للمسائل الإنسانية.

واسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى على عدة أفكار أعرب وفدي عنها في الماضي، من أجل تحديد طابع الصراعات التي ينبغي أن يتناولها مجلس الأمن اليوم، والتأكيد على أهمية المسألة الإنسانية الناجمة عنها.

وكما نعرف، يعطي الميثاق مجلس الأمن مسؤولية مبدئية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني كما حدد أصلا، القيام بواجب مواجهة الصراعات بين الدول عندما تكون هذه الصراعات لها آثار دولية. واليوم يكرس جدول أعمال المجلس على نحو متزايد لنزاعات داخلية لا تكون فيها جميع الأطراف دولا ذات سيادة، بل تكون أيضا مجموعات أو فصائل داخل تلك الدول. وقد أخذت هذه النزاعات سمة الحرب الأهلية، بما تجلبه من أزمات إنسانية كبرى؛ ومن بين آثارها الرئيسية التدفقات المكثفة الهائمة من اللاجئين.

وهذا يلقي الضوء على مسؤولية مجلس الأمن الإنسانية فيما يتعلق بالنزاعات التي ينظر فيها. وإن اختصاص المجلس في هذا المجال واضح، وهو محدد بدراسة التدابير أو الإجراءات التي يمكن أن تنقذ أرواحا بريئة أثناء السعي إلى تحقيق اتفاقات سياسية بغية استتباب السلم والأمن.

تولى السيد بارك الرئاسة.

وهناك وكالات إنسانية عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة، بالاضافة إلى الوكالات غير الحكومية، تشارك على نحو متزايد في الحالات الإنسانية في مجالات النزاع. وبدءا بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تعمل هذه الوكالات في الميدان من أجل التخفيف من الظروف الصعبة والوحشية التي يواجهها ضحايا الصدامات والحرب والتعصب. ويقوم الرجال والنساء في تلك الوكالات بمهمة أساسية لم يقم المجتمع الدولي ومجلس الأمن دوما بإيلائها ما تستحقه من أهمية.

وبدون هذه الجهود الإنسانية، تزداد الصراعات تفاقما، ونعرف جميعا أن الصراع عندما يزداد تفاقما، يتجه بطبيعة الحال إلى التأثير بدرجة أكبر على السلم والأمن الدوليين اللذين يعتبران الشاغل الأول لمجلس الأمن.

وإن الوكالات الإنسانية، من أجل إنجاز مهامها على نحو سليم، بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. والسلامة أهم الأشكال الأساسية للدعم في هذا الميدان. وتتمثل نقطتنا الأساسية في أن العاملين في المجال الإنساني وفي مجال مساعدة ضحايا النزاعات يجب أن يكونوا محور اهتمام مجلس الأمن. وأخيرا شهدنا الكثير من الهجمات على أفراد الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية، مما أدى إلى الوفيات والاصابات. وهؤلاء الناس أصبحوا ضحايا لأنهم حاولوا مساعدة ضحايا النزاعات.

ويجب أن يجد المجلس طريقا لتعزيز الأحكام القانونية واستخدام الآلية المتاحة لحماية العاملين في المجال الإنساني. وتقوض التهديدات لسلامة الأفراد في المجال الإنساني دوما الوجود الوحيد الذي يمكن أن يكون للمجتمع الدولي في حالات النزاع. وليكن مفهوما أن هؤلاء الأفراد يمثلوننا.

وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا عريضا يعرب فيه، في جملة أمور، عن قلقه الخطير وإدانته للزيادة الأخيرة في الهجمات واستخدام القوة ضد أفراد الأمم المتحدة والأفراد الآخرين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أفراد المنظمات الإنسانية الدولية. والمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يجب ألا يهمل المسائل الإنسانية لاعتبارات عملية أو حقائق السلطة في أي بلد. ولهذا نوافق على الفكرة التي طرحتها مؤخرا السيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بأنه ينبغي أن تتناول الحلول السياسية للنزاعات الشواغل الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، يجب أن نؤكد باستمرار على أن أطراف أي نزاع يجب أن يسلموا بمبدأ حيدة الوكالات الإنسانية التي تقدم المساعدة في الميدان. وهذا يؤدي إلى موضوع يستحق الاهتمام في المستقبل: كيف نضمن على نحو فعال أن أطراف أي نزاع ستحترم الضحايا الأبرياء - اللاجئون، والمشردون والمجموعات الضعيفة - وستؤمن لوكالات المساعدة الإنسانية الوصول إليهم؟ وفي بياناتنا وقراراتنا في أكثر من مناسبة حثتنا أطراف النزاع، بما فيها الأطراف من غير الدول، على احترام القانون الإنساني الدولي. ولكن لسوء الطالع ذهبت نداءاتنا هباء.

ويجب أن يكون احترام اتفاقية جنيف وقواعد القانون الإنساني الدولي مضمونا، حتى عند حسم النزاع بالقوة؛ ويجب أن يتضمن هذا أعمال جميع الأطراف المتورطة. وإن المسؤولية الفردية لمرتكبي هذه الأعمال عنصر طبيعي لهذا النهج.

إن أعمال العناصر غير التابعة لدول ينبغي أن تخضع لضروب المسؤولية الدولية، وبالطبع ينبغي أيضا خضوع الأطراف الحكومية لذلك.

ويجب أن تكون هناك هيئة قضائية جنائية دائمة لها الصلاحية لمحاكمة من ينتهكون القانون الإنساني. وفي رأينا أن مشروع المقترح الداعي لإنشاء محكمة جنائية دولية الذي أعدته لجنة القانون الدولي يوفر أساسا طيبا لإقامة الهيئة القضائية المطلوبة. ويمكن أن تشمل الجرائم المحددة في ذلك المشروع انتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي.

وتسعى شيلي، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، إلى مساعدة المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، في تعزيز للتوعية بالعلاقة المشتركة بين النزاع والمأساة الإنسانية. وفي أغلب الأحيان فإن أقرب الأطراف إلى الصراعات التي يتصدى لها مجلس الأمن هي المنظمات الإنسانية، وأحيانا تكون أقرب إلى الصراعات من الحكومات، أو الوحدات العسكرية، أو منا نحن الدبلوماسيين. وهكذا، فبالإضافة إلى العمل الأساسي الذي تقوم به الوكالات في مساعدة ضحايا النزاعات، فإن بوسعها أيضا مساعدة الحكومات لتتفهم الطابع المحدد لكل من هذه النزاعات على نحو أفضل، لأنها موجودة هناك في الميدان.

ولهذا السبب، يركز وفد شيلي على العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية، وعلى تعزيز الاتصال بينهما. وفي هذا الصدد ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن أجهزة الأمم المتحدة بوسعها أن تحيط المجلس علما بما يحدث وبما يجري القيام به في حالة أو أخرى من حالات النزاع. ولذا قامت السيدة ساداكو أوغاتا، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، في أكثر من مناسبة، بالاجتماع بنا لإطلاعنا على الحالة القاسية التي يعيشها اللاجئون، خاصة في منطقة البحيرات الكبرى. ولقد تلقينا بصورة دورية أيضا تقارير مستكملة عن الحالة الإنسانية من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وهذا النوع من تبادل المعلومات ضروري ويعود بأعظم فائدة على مجلس الأمن.

إلا أن هناك منظمات إنسانية ليست على صلة بمجلس الأمن. وإنني أقصد المنظمات الإنسانية غير الحكومية والتي، شأنها شأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها، لها أفراد في الميدان قرب مناطق الصراعات، ولديها أشياء هامة لتقولها لنا.

في شباط/فبراير الماضي، نحونا نحوا جديدا استطاع فيه أعضاء مجلس الأمن، بالاشتراك مع مكاتب الأجهزة الأخرى ذات الصلة في المنظمة أن يلتقوا بممثلي المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي لها وجود لا يستهان به في منطقة صراع بعينها. وتولت إدارة الشؤون الإنسانية، بمبادرة من عضو في المجلس، إصدار الدعوات الملائمة وترأست الاجتماع. وبموجب هذه الصيغة استمعنا في ١٢ شباط/فبراير الماضي إلى تعليقات من منظمات أوكسفام، وأطباء بلا حدود، وكير، فيما يتصل بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وكان الاجتماع إيجابيا جدا وذا فائدة كبيرة لمجلس الأمن. وقد فتح الباب أمام المزيد من الاجتماعات من هذا القبيل في المستقبل.

إن هذه الصيغة التي وضعت للاتصال بالمنظمات الإنسانية غير الحكومية الأخرى تمكننا من مد نطاق المشاورات مع مختلف العاملين في المجال الإنساني، وفي الوقت نفسه، تدعم تماسك وتناسق المجتمع الإنساني وتبقيه على ارتباط أوثق بالقرارات التي تتخذ في مجلس الأمن.

ونكرر تقدير وفد شيلي لفكرة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، ونود أن نقترح على الأمين العام إعداد مجموعة من مبادئ توجيهية متكاملة ولكنها مرنة فيما يتعلق بتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية للاجئين ولغيرهم ممن يعيشون حالات من شأنها أن تجعل مجلس الأمن قادرا على النظر في هذه المسألة الهامة جدا في المستقبل القريب.

السيد وانغ شوشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إنه لمن دواعي سرور وفد الصين أن يراكم، سيدي الرئيس، وأنتم تشاركون في اجتماع هذا الصباح وترأسونه. إن الزيارة الناجحة التي قام بها سعادة وزير خارجية بلدكم للصين مؤخرا ستساهم في تنمية علاقات حسن الجوار والصداقة بين بلدينا.

إن مصير اللاجئين ينبغي أن يثير لدينا أعمق مشاعر التعاطف، حيث أنهم ينتمون إلى أكثر فئات المجتمع تعاسة. إن مشكلة اللاجئين التي تنخر في جسد المجتمع الدولي استعصت على الحل لوقت طويل. وفي السنوات الأخيرة زادت الصراعات الإقليمية والمنازعات على الأراضي، والتناقضات الإثنية والدينية من فداحة تدفق اللاجئين خارج أوطانهم. ولم يجعل ذلك أعدادا غفيرة من الناس الأبرياء يعيشون حالات مضنية فحسب، بما صاحب ذلك من آثار دائمة على الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في البلدان المعنية، بل ألقى أيضا عبئا ثقيلا على كاهل الكثير من البلدان المجاورة.

ورغم أن مشكلة اللاجئين الموجودين في مناطق الصراع تعزى لأسباب مختلفة، يمثل حلها وتوفير المساعدة الإنسانية للاجئين مسؤولية يشترك فيها المجتمع الدولي بأسره. بيد أني أود أن أشدد على أنه،

فيما يتعلق بالأمم المتحدة، ينبغي القيام بالأنشطة الإنسانية بصورة رئيسية عن طريق الإدارات والوكالات ذات الصلة، بينما ينبغي لمجلس الأمن أن ينشغل بتسوية القضايا السياسية والمتصلة بالأمن. ومن ثم، من الضروري التمييز بين الأمرين، في المناقشات وعلى الصعيد العملي على حد سواء.

إن حماية اللاجئين وتوفير المساعدة الإنسانية لهم في مناطق الصراع مهمة معقدة وعسيرة. وقد لاحظنا أن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ذات الصلة، لا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بذلت جهودا جبارة في هذا الصدد، شأنه في ذلك شأن لجنة الصليب الأحمر الدولية. ونحن نكن أعظم التقدير لجهودها وسنظل ندعمها. إن موظفي هذه الوكالات كثيرا ما يعملون في ظروف قاسية وخطرة. وهم يعملون ويضحون بأرواحهم الغالية في سبيل الهدف الإنساني النبيل. ونود أن نعرب لهم عن تعاطفنا معهم وتقديرنا لهم.

إن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الثقيلة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن كيفية إيجاد تسوية سلمية للنزاعات الإقليمية وحماية اللاجئين والمساعدة الإنسانية عن طريق عمليات حفظ السلم تستحق منا دراسة عميقة.

وفي رأينا، فإن الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بسيادة الدول، وآراء الدول والأطراف المعنية، والحياد التام، تظل مبادئ هامة لتنظيم المساعدة الإنسانية الدولية.

إن توافر الإرادة السياسية والرغبة في التعاون من جانب الدول والأطراف المعنية هما مفتاح النجاح في حسم النزاعات وتقديم المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، استنادا إلى كثير من حالات النزاع الراهنة، من الضروري التوصل إلى المصالحة الوطنية وإزالة العداوة والبغضاء. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر لتعزيز السلم. إن حسم النزاعات بالوسائل السلمية مثل المساعي الحميدة، والوساطة والتفاوض تمثل في حد ذاتها سبيلا فعالا لحماية اللاجئين.

إن هناك نزوعا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وفي أنشطة الغوث الإنسانية، إلى الاستنجاد كثيرا بالفصل السابع من الميثاق، بل وإلى الإذن باستخدام القوة. وهذه النزوع، عوضا عن أن تعود بفائدة، تزيد من تعقيد المشاكل في أغلب الأحيان. وبالتالي نحن لا نؤيد هذا النهج. وفي رأينا أنه في الحالات النادرة التي يصبح فيها استخدام القوة ضروريا بالفعل من أجل حماية إيصال الغوث الإنساني وسلامة وحرية تنقل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، يجب أن يكون استخدام القوة مقتصرا بشكل صارم على الدفاع عن النفس. ولا يجب اللجوء إلى القوة بصورة عشوائية، ناهيك عن لجوئها إلى الانتقام، أو بأي شكل يلحق الأذى بالمدنيين الأبرياء.

وكما يقول المثل الصيني "الوقاية خير من العلاج". ونحن نرى أنه على الأمم المتحدة أن تبحث عن الأسباب الجذرية للصراعات الإقليمية والأزمات الإنسانية لكي يكون العلاج مناسبا لكل حالة وتوجه الحلول إلى أسباب الصراعات والأزمات.

وإن مسائل توفير المساعدة الإنسانية وحماية اللاجئين وإعادة توطينهم واستقرارهم بشكل طوعي يجب أن تكون مندمجة لكي نتوصل إلى حل شامل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا ضخمة في هذا الصدد. ويرى الوفد الصيني أنه وإن كان يكثر الحديث عن "الوزع الوقائي"، هناك حاجة إلى النظر بجدية في "التنمية الوقائية"، أي استئصال الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى وجود اللاجئين من خلال تشجيع الوحدة الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الوطني.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، رحب وفد بلادي هذا الصباح بحضور وزير خارجية بلدكم الموقر، مما أسهم إسهاما إيجابيا، في نظرنا، في مناقشتنا بشأن هذا الأمر الهام.

ونرحب بهذه الفرصة لكي نناقش في جلسة مفتوحة جانبا من أكثر الجوانب تحديا لأزمة اللاجئين التي نواجهها اليوم. وعدد الأفراد الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الملحة لا يزال كبيرا بدرجة لا يمكن قبولها، وأكبر نسبة منهم، سواء كانوا في حالة صراع حالي أو في حالة ما بعد الصراع أو في حالة تتعلق بالكوارث، تتواجد في افريقيا جنوب الصحراء. ولهذا فإن هذه مسألة تهمنا بالغ الأهمية.

ولا تزال الأمم المتحدة الجهة الفاعلة الرئيسية في حالات الطوارئ الإنسانية. ومن ثم فمن الصحيح أن نقول إن مسؤولية الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أساسية في تحديد استجابة المجتمع الدولي للحالات الإنسانية. فمجلس الأمن هو الجهاز الذي كلفه المجتمع الدولي بضمان اتخاذ الإجراءات الفورية والفعالة كلما يتقرر وجود تهديد للسلام. وهذه المسؤولية الأساسية للمجلس لا يمكن أن توكل لأي جهاز أو منظمة أخرى. فالمجلس هو الذي يقرر، في حالات عديدة، كيف يجب أن تعالج الحالة الإنسانية ومتى يجب أن تعالج وعلى أي مستوى تجري معالجتها. وللمجلس دور، أكثر من أية هيئة أخرى، في إعطاء الإشارة والاتجاه بل في توجيه الاستجابة الدولية للحالات الإنسانية الطارئة.

وفي الحالات التي تكون فيها هذه الاستجابة ضعيفة أو معدومة، يمكن أن نفترض على نحو صحيح أن عملية صنع القرار كانت بطيئة بشكل أكثر مما ينبغي، أو أن الهدف كان غامضا، أو أن وكالات عمليات الأمم المتحدة لم تكن محددة جيدا. ويمكن أيضا أن تكون هناك حالة معينة قد تطورت بسرعة أكبر مما كان متوقعا أصلا.

وهذا هو جوهر مناقشتنا اليوم. كيف نحسن عملية صنع القرار لكي نقدم إطارا ناجعا للعمل الإنساني، حتى يضطلع المجلس على نحو أفضل بمسؤوليته الواضحة؟

وتشير تجربتنا في هذا المجال إلى أنه منم الجوهري للغاية أن يفهم المجلس أولا الحالة على الطبيعة، وعلى هذا الأساس يحدد إطار تقديم المساعدة والحماية، مع الأخذ في الحسبان جميع الجوانب الهامة لتلك الحالة المعينة. فمثلا، في الحالات التي تكون فيها أعمال زرع الألغام متفشية، يجب أن يتضمن ذلك الإطار عنصر لإزالة الألغام. وينبغي أن تكون هناك صلة واضحة بين حالة الطوارئ والاستجابة لها.

وفضلا عن ذلك، يجب أن يحدد المجلس أطراف الصراع وأن يسعى إلى الحصول على دعمها للإجراءات التي تقرر اتخاذها. فإذا أصبح من الضروري وزع المساعدة العسكرية الإنسانية، وجب التشاور مع أطراف الصراع قبل وزعها، ووجب أن يوضح لها تفويض هذه العمليات لكي نتجنب سوء الفهم في أية مرحلة لاحقة. وسيزيد ذلك من فرص النجاح، ويخفض عدد الضحايا، ويقلل من حالات أخذ الرهائن.

ومن المهم أيضا ألا يجري إنشاء مناطق آمنة إلا إذا كان هناك التزام دولي بحماية هذه المناطق، وأن يكفل احترام جميع الأطراف لهذه المناطق وأن لا تصبح عذرا "للتطهير العرقي". وعند ظهور موجات ضخمة من اللاجئين، ينبغي نزع سلاح المتحاربين وفصلهم، حيثما كان ضروريا، عن اللاجئين الحقيقيين، كما أوصى زعماؤنا الإقليميون في نيروبي في حالة زائير الشرقية سابقا.

وحينما تفرض الجزاءات، يجب أن تستهدف بجلاء إنهاء الصراعات وأن تنسق تنسيقا حسنا، وأن تحترم وأن تراقب. ويجب ألا تسبب الجزاءات معاناة لا ضرورة لها للمدنيين الأبرياء. ولا يجوز التسامح في حالة عدم الامتثال للحظر أو للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

وما يتبادر إلى الذهن هنا هو الاستهانة المستمرة بحظر الأسلحة من جانب منتجي الأسلحة ومورديها.

وينبغي أن نحافظ على التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة المشتركة في تقديم المساعدة، وبينها وبين المنظمات غير الحكومية لتجنب الازدواجية ومنع تكرار العمل. وهذا سيعزز التنسيق ويجعل التدخل الإنساني أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نثني على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على العمل الممتاز الذي تواصل هذه المنظمة الاضطلاع به لتوفير المساعدة للاجئين. ومن المهم أن نتعرف على آراء المكتب ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن طبيعة التدخل الإنساني الواجب الاضطلاع به. وفي حالات عديدة تكون هذه المنظمات أول من يصل الى مسرح الأحداث وتكون مطلعة إطلاعا جيدا على ما يحدث في تلك الصراعات.

ودون حسن نية سياسية حقة، فإن تقديم الحماية الفورية والواجبة والكافية لحالات الطوارئ الإنسانية سيظل أمرا بعيد المنال. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما كان يمكن أن يحدث لو كانت القوة متعددة الجنسيات التي فوضت بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦) قد وزعت في زائير. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأنه كان في الإمكان أن يصبح مصير اللاجئين مختلفا. وفي نهاية المطاف، ألا يتعلق الأمر كله بإنقاذ الأرواح؟ إنه لا يمكننا بعد أن نعرف ما حدث لأكثر من ٨٠ ٠٠٠ نسمة في هذه المنطقة.

وختاما، لقد كانت تجربتنا مع سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية محبطة للغاية. وعلى الرغم من أننا نرحب بالنجاح الذي يتجلى في أماكن أخرى، فمن المخزي أن الأمثلة الصارخة جدا على فشل الإجراءات الإنسانية لا تزال توجد في افريقيا. ونحن نأمل أن نتمكن من استخدام كل الدروس التي تعلمناها لتحسين وحماية المساعدة الإنسانية الدولية للاجئين ولغيرهم في حالات الصراع.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أولا بأن أتوجه بالترحيب الحار لوزير خارجية جمهورية كوريا الذي ترأس هذا المجلس في الصباح. وأود أن أعرب عن سروري لرؤية زميل سابق يترأس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن.

إن كل من يراقب منا التطورات المفجعة للحالات الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومناطق آسيا الوسطى وأجزاء أخرى كثيرة من العالم في السنوات القليلة الأخيرة سيقر بحماس بأن مشكلة كيفية تقديم حماية فعالة للمساعدة الإنسانية للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات الصراع من القضايا المؤلمة التي يجب أن يعالجها المجتمع الدولي بحذر شديد لخطورة الوضع الحالي وإلحاحيته.

أود أن أشيد بحكومة جمهورية كوريا على أخذها زمام المبادرة في الدعوة إلى إجراء مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن حول هذا الموضوع الهام.

وفي الوقت نفسه ينبغي لنا، في معالجتنا لهذه القضية، أن نبقي نصب أعيننا دائما أن حماية الأنشطة الإنسانية مشكلة ذات أبعاد متعددة تتطلب دراسة متأنية من زوايا مختلفة، بما في ذلك آثارها القانونية والسياسية والاجتماعية والإنسانية. وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أيضا أنه بقدر ما يتعلق الأمر بأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان فإن المشكلة لا تتعلق بمجال نشاط مجلس الأمن فقط وإنما بمجالات نشاط الجمعية العامة والهيئات الأخرى أيضا ولا توجد أجوبة سهلة ولا حلول جاهزة؛ وينبغي التحلي بأقصى درجات الحكمة والتعمق في كل مرة نعالج فيها وضعا محددا، آخذين في الحسبان السياق العام للعوامل ذات الصلة التي تؤثر في الوضع المذكور.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تغيرا هائلا في طبيعة المنازعات المسلحة التي اجتاحت أجزاء مختلفة من العالم وفي أسباب هذه المنازعات وأشكالها. ومن الملاحظ كقاعدة عامة أن هذه المنازعات تقع في أغلب الأحيان داخل الحدود الوطنية لدولة ما أكثر منها فيما بين الدول. وهي تنبع في كثير من الحالات لا من تضارب مصالح قومية ناشئة عن اختلافات سياسية واقتصادية وعقائدية بقدر ما تنشأ عن منافسات عرقية أو قبلية داخل حدود الدولة الواحدة، أو من الفوضى التي تسود فيما يسمى "بالدولة التي فشلت مؤسساتها". ورأينا في كثير من الحالات المتطرفة أن هذا يؤدي إلى ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة.

وكذلك تغيرت حالات الطوارئ الانسانية الناتجة عن مثل هذه المنازعات من حيث طبيعتها ونطاقها على السواء. وأهم النتائج المترتبة على هذه المنازعات وأكثرها مباشرة هي نزوح أعداد كبيرة من السكان. فقد تبين من الاحصاءات التي أبرزتها إدارة الشؤون الإنسانية أنه كان هناك في المتوسط خمس حالات طوارئ إنسانية في السنة أثناء الثمانينات؛ وتضاعفت هذه النسبة في التسعينات أربعة أضعاف فأصبح عددها ٢٠ حالة طوارئ سنويا في المتوسط. وعلاوة على ذلك تفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين والنازحين داخل البلد وغيرهم من السكان المتأثرين الذين يقعون ضمن اختصاص المفوضية قد ارتفع من سبعة عشر مليون نسمة في عام ١٩٩١ إلى ٢٦ مليونا في عام ١٩٩٦. وبينما كان معظم هؤلاء الناس في عام ١٩٩١ لاجئين عبر الحدود كان نحو نصفهم في عام ١٩٩٦ من النازحين داخل البلد، وهذا انعكاس لزيادة المنازعات الواقعة داخل الدولة نفسها.

وهناك تغير آخر وهو أكثر أهمية في طبيعة المنازعات يتطلب منا اهتماما متضافرا. فقد جرت العادة أن يكون نزوح السكان ظاهرة ملازمة للمنازعات المسلحة بين جيوش وطنية نظامية يحاول فيها المدنيين أن يلتمسوا اللجوء من ويلات الحرب. غير أنه في النوع الجديد من المنازعات التي بدأت تنشب في السنوات الأخيرة يرجح أن يكون السكان المدنيون أنفسهم هم المستهدفين للهجوم. وحتى عندما لا يكون الأمر كذلك تكون الوحدات المسلحة للطرفين المتنازعين في كثير من الأحيان عصابات وميليشيات وغير ذلك من المحاربين غير النظاميين الذين لا يكون لديهم انضباط عسكري أو ولاء لقائد وبذلك لا يوجد لديهم حس أساسي باحترام

القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك لم يتوقف الأمر على كون معاملة اللاجئين والنازحين داخليا في هذه الأوضاع قد أصبحت مصدر قلق كبير لنا من زاوية كيفية حماية هؤلاء الضحايا ولكن، وهو الأشد بشاعة، من حيث أن ضمان السلامة والأمن اللذين يمكن في ظلهما للوكالات الإنسانية - سواء أكانت مرتبطة بالأمم المتحدة أم لا - بأنشطتها الإنسانية، قد أصبح عرضة للخطر.

إن هذه التغيرات الكمية والكيفية في حالات الطوارئ الإنسانية تتطلب تغييرات مكافئة لاستجابتنا. ولمواجهة هذا التحدي الجديد ينبغي تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الوكالات الإنسانية. والواقع أنه بقصد الاستجابة بصورة أكثر فعالية لهذا الوضع الجديد في الأزمات الإنسانية أنشئت إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٢، بغية ايجاد تنسيق أكثر فعالية بين مختلف الوكالات التي كانت حتى ذلك الحين تميل إلى العمل بصورة مستقلة بعضها عن بعض.

ومع ذلك من الواضح أن هذا غير كاف. ولذلك بذلت محاولة ابتكارية جديدة تتمثل في تصدي مجلس الأمن لهذه التحديات الجديدة. وأنا أشير بذلك على وجه الخصوص إلى الممارسة التي أخذ بها مجلس الأمن مؤخرا وهي تكليف عمليات حفظ السلام بالمهمة الإضافية التي هي حماية ومساعدة العمليات الإنسانية، وهذه مهمة تتجاوز نطاق عمليات حفظ السلام التقليدية. وكانت قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة، وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا من بين العمليات التي كلفت بمثل هذه المهمة.

غير أن هذا الابتكار في ممارسة مجلس الأمن يثير مسائل جديدة، ولا سيما في موضوع العلاقة بين الولاية التقليدية لمجلس الأمن في عمليات حفظ السلام والمهمة الجديدة المتمثلة في تقديم المساعدة إلى العمليات الإنسانية. ولذلك من المشروع لنا أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: وفقا لأي المعايير وإلى أي مدى ينبغي لمجلس الأمن أن ينشغل بحماية جهود المساعدة الانسانية؟ فحيث أن مشاكل اللاجئين وكثيرا من المشاكل الإنسانية الأخرى هي نتيجة منازعات سياسية أو عرقية لا يمكن القضاء عليها بصورة أساسية ما لم تحل الأسباب الجذرية التي يقوم عليها النزاع. وفي الوقت نفسه من الصحيح أيضا أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي إزاء الأزمات الإنسانية المفجعة التي تنشأ في حالة الطوارئ، وينبغي لمجلس الأمن باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة التي لديها السلطة والشرعية لاتخاذ إجراء أن يستجيب لمثل هذه الأزمات.

وفي ضوء هذه العوامل، يبدو واضحا أنه وإن كانت المهمة الرئيسية لمجلس الأمن هي إيجاد حل للنزاع وللمشاكل السياسية الكامنة وراءه والتي أدت إلى ظهور أزمات إنسانية، فمن الضروري في كثير من الأحيان أن يقوم المجلس بأنشطة على أساس طارئ تهدف إلى تقديم المساعدة لأنشطة الإغاثة الإنسانية الجارية في معمعة هذه المنازعات والتي تواجه صعوبات خطيرة في أداء مهمتها.

ومع ذلك يبدو أن من المناسب أن نقول كلمة تحذير هنا، وهي أنه حتى في هذه الظروف التي تستخدم فيها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كأدوات لحماية الجهود الإنسانية من الضروري الوفاء بالشروط التالية.

أولا، ينبغي تعريف مثل هذه العمليات تعريفا واضحا وتحديد اختصاصاتها بدقة؛ ثانيا، ينبغي أن يكون الوضع الفعلي على الطبيعة من نوع يمكن معه واقعيا توقع انجاز مهمة توفير الحماية بموجب هذه الولاية بالإمكانيات المتاحة؛ ثالثا، يجب أن تجهز العملية بالموارد البشرية والمادية اللازمة لإنجاز المهمة؛ رابعا، يجب أن يراقب مجلس الأمن الوضع عن كثب بحيث يمكن تعديل العملية لتتوافق مع الوضع المتغير بسرعة على الطبيعة.

هذه هي المتطلبات الدنيا التي يجب الوفاء بها قبل أن يمكن الإذن بعملية من هذا القبيل. ومن المهم أيضا أن يولى الاعتبار للأدوار التي يمكن أن تؤديها المنظمات الإقليمية في عملية من هذا القبيل بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ومن المسائل الأكثر أساسية التي ينبغي أن ننظر فيها لدى التفكير في دور مجلس الأمن فيما يتعلق بمشكلة حماية الأنشطة الإنسانية مسألة ما إذا كان تدخل مجلس الأمن يتفق مع المبادئ الأساسية التي يتم على أساسها القيام بأنشطة إنسانية ومن ثم يساعد على تحسين الوضع. وغني عن البيان أيضا أنه يجب على الوكالات الإنسانية، سواء أكانت حكومية دولية أو غير حكومية، أن تلتزم مبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز لكي تكون فعالة في أداء مهمتها. والواقع أن من الضروري أن يكون القيام بأنشطة المساعدة الإنسانية بطريقة محايدة

وغير منحازة وغير سياسية على الإطلاق لكي تكون فعالة بحق. وعندما ننظر إلى الأمور من هذه الزاوية نجد أنه ينبغي أن توزن مشاركة هيئة سياسية رفيعة كمجلس الأمن، بتوفير الحماية من قبل قوات حفظ السلام أو أي قوات أخرى يأذن بها المجلس، وزنا دقيقا وتصمم بكل عناية لكي لا تـُعـَرﱠض العمليات الإنسانية نفسها للخطر.

وهناك نقطة أساسية أخرى ينبغي النظر فيها وهي أثر التغيير في طبيعة الصراع الذي أتيت على ذكره من قبل. ففي الصراعات التقليدية بين الجيوش النظامية، حيث يفترض المرء بثقة أن المقاتلين يحترمون مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، فإن الأنشطة الإنسانية، المستندة إلى مبدأ الفصل الصارم بين المقاتلين وغير المقاتلين، يمكن أن تنفذ تنفيذا مضمونا إذا تم التقيد الصارم بتلك المبادئ الثلاثة. ولكن، وكما أشرت من قبل، لا تنطبق هذه الصورة على الصراعات التي نشبت مؤخرا ولا على المقاتلين. وفي حالة يرجح فيها أن تقوم أطراف صراع ما بتجاهل وعدم احترام هذا التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين العاملين في بعثة إنسانية، وتفتقد النظام وإرادة احترام هذه المعايير الدولية، فإن توفير بعض أشكال الحماية النشطة لعمليات الإغاثة الإنسانية يصبح خيارا لا مفر منه.

وإنه لفي هذا الإطار يرى وفد بلدي أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تولى اهتماما خاصا لضرورة ضمان سلامة الأفراد الدوليين العاملين في مجال توفير المساعدة الإنسانية في ظل ظروف بالغة الصعوبة تتهدد فيها حياتهم في بعض الأحيان. وكما شهدنا في الآونة الأخيرة في طاجيكستان، حيث جرى على نحو متكرر احتجاز المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة كرهائن، أو في سيراليون حيث تعرض أفراد الأمم المتحدة للهجمات، فإن أعمال التخريب المتعمد أصبحت مشكلة يتكرر وقوعها، وهكذا أصبحت ضرورة توفير أساليب فعالة لحماية سلامة هؤلاء الأفراد مصدر قلق عميق متزايد لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة لدى مجلس الأمن.

وكوسيلة من وسائل معالجة الحالة، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بجدية في إمكانية تعزيز آلية ضمان سلامة هؤلاء الأفراد من خلال الصكوك الدولية. ويجدر بالذكر هنا أن الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، اعتمدت اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ومن الأهمية بمكان أن تصدق جميع الدول الأعضاء على هذه الوثيقة ذات الأهمية الحاسمة في أسرع وقت ممكن، بحيث تدخل حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. ولكن، من الأهم، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على النقطة التي أثارتها اليابان وقت اعتماد الاتفاقية، وهي أن نطاق هذه الاتفاقية لا يشمل الأفراد العاملين في أنشطة المساعدة الإنسانية. وتم إدخال تحسين متواضع على المادة ١ من الاتفاقية، بناء على إصرار اليابان، وذلك بغية توسيع الاتفاقية عندما يعلن مجلس الأمن أو الجمعية العامة عن وجود حالة خطر إستثنائية تحدق بسلامة الأفراد المشاركين. ومع ذلك، فإن هذا في رأي وفد بلدي غير كاف. وكخطوة أولى، يود وفد بلدي أن يقترح بأن يعلن مجلس الأمن كشيء متوقع في كل مرة يطلق فيها عملية، بأنه يوجد خطر استثنائي يحيق بسلامة الأفراد. وهذا الإعلان سيكون له هدف إضافي مفيد يتمثل في زيادة الوعي الدولي بأهمية مسألة سلامة الأفراد العاملين في أنشطة المساعدة الإنسانية.

علاوة على ذلك، ترى اليابان أن من الضروري تصحيح النقص الوارد في الاتفاقية من خلال تنقيحها لكي يغطي نطاقها أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، غير المشمولة حاليا بالاتفاقية. ووفد بلدي على استعداد للتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء التي تشاطرنا الرأي في جهودنا المشتركة من أجل تحسين سلامة جميع الأفراد الدوليين.

وإن توفير المساعدة الإنسانية لضحايا الصراعات المسلحة مسؤولية ذات أهمية حيوية للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن على وجه الخصوص. ولكني سأكون مقصرا لو اختتمت بياني اليوم دون التأكيد على نقطة، هي أن مشكلة اللاجئين وغيرها من الأزمات الإنسانية في نهاية المطاف لن تختفي تماما ما لم تحل المشكلات السياسية الكامنة وراءها. ولهذا السبب، هناك دوما حاجة أكبر لنا في المجتمع الدولي، ولا سيما في مجلس الأمن، لمحاولة معالجة كل حالة من حالات الأزمات تؤثر على السلم والأمن في المنطقة بطريقة شاملة وكاملة. وعند معالجة حالة صراع، ينبغي لنا أن نتطرق إلى جميع المسائل المتصلة مجتمعة، بما في ذلك العمل الدبلوماسي، ووقف إطلاق النار، وحماية اللاجئين والمساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى إعادة التعمير الاقتصادي والتأهيل الاجتماعي، ككل عضوي شامل.

ويرى وفد بلدي أن أدوار مجلس الأمن الجديدة في هذا الصدد تزداد أهمية.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، السيد الرئيس، أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في الترحيب بوزير خارجية بلدكم، الذي كانت لي فرصة الالتقاء به لفترة وجيزة لدى مغادرته.

ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لمناقشة مشكلة أمن العمليات الإنسانية في أنحاء العالم. وهناك حاجة متزايدة لوضع نهج متكاملة ومبتكرة إزاء حالات الطوارئ المعقدة، وهي نهج تأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، وكذلك الجوانب العسكرية والإنسانية لكل حالة.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء تزايد حوادث العنف ضد عمال الإغاثة الإنسانية وهم يضطلعون بأعمالهم. وإن المساعدة الطارئة للاجئين والأشخاص المشردين صعبة بما يكفي دون التهديدات الأمنية وأعمال العنف ضد عمال الإغاثة وأولئك الذين يحاولون مساعدتهم. وإننا نتعاطف مع عمال الإغاثة الذين كانوا ضحايا أعمال العنف في الشهور الأخيرة ونتعاطف مع زملائهم الذين يواصلون العمل في ظل ظروف محفوفة بالخطر - ومن بينهم عمال إدارة الشؤون الإنسانية الذين قتلوا في سيراليون؛ وعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة الذين واجهوا المهاجمين المسلحين في مكان عملهم وأصيبوا بجراح خطيرة في زائير؛ ومراقبو حقوق الإنسان الذين قتلوا في رواندا؛ وموظفو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيرهم ممن احتجزوا رهائن في طاجيكستان في شباط/فبراير؛ وموظفو لجنة الصليب الأحمر الدولية الذين قتلوا في الشيشان في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إن الشواغل الأمنية للأمم المتحدة ولموظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في حالات الطوارئ الإنسانية اليوم، وغالبا في مناطق الحرب أو بالقرب منها أو في مناطق القلاقل الأهلية، تشكل تحديات فريدة ومعقدة للوكالات المعنية ولمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وإن تزايد عدد الأزمات الداخلية - في البلقان، والبحيرات الكبرى، والقوقاز - عقـّدت هذه المشكلة تعقيدا كبيرا مع وجود مقاتلين غير نظاميين وغالبا غير منضبطين. ولا يوجد حل وحيد لهذه المشكلة، ولا يوجد نموذج يمكننا أن نضعه مقدما لمواجهة تعقيدات كل حالة طارئة جديدة. ولكن يقينا، يجب معالجة مسائل الأمن المحلي في كل مرة تقوم فيها الأمم المتحدة بإرسال أفراد للعمل في منطقة مضطربة، سواء أوكل إليهم توزيع الغذاء في حالات الطوارئ أو إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان أو توفير المساعدة الفنية لتنظيم الانتخابات.

وفي بعض الحالات، أوكلت إلى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، الموجودة في الميدان من قبل، مهمة حماية العاملين في الإغاثة الإنسانية. ولكن لا يمكن للأمم المتحدة أن ترسل قوات حفظ السلام في كل حالة من حالات الطوارئ، وسجل استخدام الجنود لتوفير الأمن للوزع الإنساني سجل مشوش. فالقوات المسلحة، حتى أولئك الذين يرتدون الخوذ الزرق، لا ينظر إليهم أحيانا على أنهم محايدون في الصراع. وفي بعض الأحيان يمكن لوجود القوات المسلحة أن يعقد إيصال المساعدة الإنسانية. وبعض المنظمات، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، لا تعمل مع قوات الأمن إلا في ظل ظروف محدودة للغاية. وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، باتت هدفا للعنف، كما حدث في اختطاف المراقبين العسكريين مؤخرا في طاجيكستان، أو في أعمال القتل التي استهدفت الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة في رواندا والصومال في السنوات الماضية.

وفي بعض حالات الطوارئ، اضطلعت المنظمات الإقليمية بدور إيجابي في توفير الأمن في حالات الصراع: ولا سيما قوات الائتلاف في هايتي؛ أو فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ليبريا؛ أو مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا السابقة. وإننا نرحب بهذه المبادرات، التي يمكن، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، أن تعزز القدرات على توفير الأمن في حالات الطوارئ المعقدة.

وإن تزايد الالتباس بين الضحايا وجلاديهم عقـّد إيصال المساعدة الإنسانية. وبات من الصعب بشكل متزايد في بعض الحالات التمييز بين اللاجئين الشرعيين وأطراف الصراع. وكان الاتجاه السائد لدى الوكالات الإنسانية أن تفترض حسن النية بالأشخاص الفارين من بلدهم، وتصنيف الجميع كلاجئين. أو أن مخيمات اللاجئين الكبيرة التي تديرها الوكالات الإنسانية يمكن أن تكون قواعد انطلاق للمقاتلين المسلحين. وهذا يؤدي بالأطراف الأخرى لا محالة إلى اعتبار أن الوكالات الإنسانية تقوم بدعم طرف على حساب الآخر وتفقد

حيادها. ولا ينبغي للمنظمات الإنسانية أن تقدم الغوث للمقاتلين الذين يديمون الصراع ويختبئون وراء السكان الأبرياء. والمعضلة الأخلاقية تتمثل فيما إذا كنا سنترك تلك الدروع البشرية تواجه مصيرها، أو نقوم بإنقاذها، وفي الوقت نفسه نحمي جلاديها.

وبالنسبة لكل عملية إغاثة إنسانية، ينبغي أن تدمج التقديرات الأمنية في التخطيط منذ البداية وأن تجدد بصفة مستمرة. ويجب على المجتمع الدولي وأطراف الصراع التزام مبدأ احترام حياد وعدم المساس بموظفي الإغاثة الإنسانية الدولية. وتقع عليهم جميعا مسؤولية توفير الحماية للعاملين في الإغاثة الإنسانية الدولية وتيسير مهمتهم. كما ينبغي لهم أن يكفلوا وصول عمال المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وفي حالة عدم توفير أحد الأطراف الأمن لعمليات الإغاثة الإنسانية في أرضه، يجب على وكالات الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يعملوا معا للنظر في أفضل وسيلة للرد.

وينبغي أن تكون التدابير المناسبة والفعالة لضمان الأمن جزءا من برامج وكالات الإغاثة الإنسانية. وأخيرا، فإن التنسيق الواعي بين الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية في أي عملية للتدخل في إحدى الأزمات أمر ضروري لنجاحها. ونحن نحث الأمم المتحدة، في هذه الفترة التي تراجع فيها نفسها، على النظر في أفضل طريقة لضمان هذا التنسيق.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع مجلس الأمن وكل منظمات الأمم المتحدة لمواجهة المشكلة الخطيرة المتمثلة في ضمان الأمن لعمليات المساعدة الإنسانية. إن هؤلاء الناس الشجعان يظلون في الخطوط الأمامية يقاتلون الجوع والمرض والتشرد، في ظل ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان. وهم يستحقون ليس شكرنا فحسب وإنما مجهوداتنا النشطة لتحسين أمنهم مثلما يقومون أنفسهم بمساعدة أكثر مواطني العالم عرضة للخطر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك عدد من المتكلمين لا يزال على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم الآن تعليق الجلسة.

وقبل تعليق الجلسة، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه المناسبة لأشكر كل الوفود على الكلمات الطيبة التي وجّهوها لوزير شؤون خارجية جمهورية كوريا وإلى رئاسة جمهورية كوريا.

عـُلقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠